المنظمات النسوية المصرية.. منظور تاريخى(*)

إيناس محمد الشافعى

مديرة تنفيذية بملتقى تنمية المرأة

(مقال للنشر فى إطار استكمال متطلبات درجة الدكتوراه في الوثائق)

إشراف :

أ.د./ عماد أبو غازى.

أستاذ الوثائق المتفرغ

بمشاركة دكتورة/ غادة طوسون

مدرس الوثائق

المقدمة :

تهدف الدراسة إلى التعريف بالنسوية والموجات التى مرت بها على المستوى العالمى، وعرض للتطور التاريخى لمراحل العمل النسوى المصري من خلال رصد تاريخي للوعى النسوى و المنظمات النسائية خلال القرن العشرين حيث مثل كلا من الصحافة و الجمعيات النسائية الفاعل الرئيسي في تشكيل الوعى النسوى، والتعريف بوثائق أحد أقدم و أهم المنظمات االنسوية المصرية وهو الاتحاد النسائي المصرى الذى كان له دور رئيسى فى التفاعل و الالتحام مع الحركة النسوية العالمية منذ موجتها الأولى فى بدايات القرن العشرين، وأيضا فى التفاعل مع قضايا الوطن على المستوى المحلى و العربى.

النسوية" كما يعرفها قاموس أوكسفورد: "هي مناصرة حقوق النساء على

(*) مجلة المؤرخ المصرى، عدد يوليو ٢٠١٩، الجزء الثانى، العدد ٥٥.

أساس الاعتراف بأن للمرأة حقوقًا وفُرَصًا مساوية للرجل، وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية"[١]، والنسوية هى وعي النساء بالظلم على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمحلية تصحبه رغبة فى الكفاح ضد هذا الظلم. [٢] و يمكن القول بأن النسوية هى المدافعة عن حقوق النساء الأمر الذي ينخرط فية النساء والرجال وليست النساء فقط.

وقد مرت النسوية الحديثة بعدد من الموجات تعبر عن تطور الحراك النسوى حيث بدأت النسوية الحديثة مع بدايات القرن التاسع عشر[٣]، وقد بدأت الموجة الأولى من النسوية منذ أواخر القرن التاسع عشر واستمرت حتي بدايات القرن العشرين، وتأثرت بنظريات العقد الاجتماعى، وانصب تركيزها على حصول النساء على الحقوق المدنية فى مجتمعاتهم، ولهذا كان اتجاه الحركة ليبراليا يسعى إلي التأكيد علي المساواة، ويحارب من أجل تأمين حقوق متساوية للنساء أسوة بالرجال[٤] في العديد من المجالات منها الحق فى الملكية للمرأة المتزوجة التعليم، العمل، الحقوق المدنية.

أما الموجة النسوية الثانية فهى حركة اجتماعية بلغت ذروتها فى الستينيات و السبعينات من القرن العشرين تطرقت لكل ما يخص النساء بما فى ذلك الأسرة، الحياة الجنسية، و العمل، اتسمت الحركة النسوية بالتنوع و سعى النسويات للحصول على حقوق و فرص متساوية فى الأنشطة الاقتصادية والسياسية والحياة الشخصية، كما اتسمت بوعي راديكالي حاد. [٥]

في الثمانينيات ظهر بوسائل الأعلام مصطلح يسمى بـ" ما بعد النسوية" للاشارة إلى السعادة والفرح بالتحرر من الايديولوجيات المقيدة للحركة النسوية التى أصبحت غير مواكبة للعصر ولا أمل فى إصلاحها، وهو ما أعتمد علية معجم أكسفورد الوجيز فى طبعته التاسعة بأن ما بعد النسوية هى " ما يتعلق بالأفكار والمواقف وما إليها التى تتجاهل أو ترفض الأفكار النسوية التى تميزت بها الستينيات من القرن العشرين و العقود التالية[٦]

تصاحبت نشأة مصطلح ما بعد النسوية مع مصطلح أخر وهو الموجه الثالثة، وهو مصطلح يصف تجديد الاهتمام بالدعوة النسوية من جانب جيل الشباب من النساء اللاتي لا يردن بأن يصفن بتسمية ما بعد النسوية، و تتسم الموجة النسوية الثالثة بالرغبة فى معالجة صور الخلل الاقتصادى و العنصري إلي جانب قضايا. (٧)

مع انقضاء العقد الأول من الألفية الثانية ساعد الفضاء الإلكتروني بما يتسم به من خصائص في توفير أجواء وبيئات مناسبة لنشاط النسويات،(٨) وقد أتاحت الانترنت و تطبيقاتها العديدة الانتقال انبعاث جديد للحركة النسوية منذ عام ٢٠١٢ عن طريق منصات التواصل الاجتماعي، وأنصب تركيز النسوية فى موجاتها الرابعة على العديد من القضايا مثل: التحرش الجنسي في الشارع وأماكن العمل والاعتداء الجنسي داخل الحرم الجامعي و الاغتصاب. (٩)

كان للوثائق والانتاج الفكرى دور كبير فى تطور النسوية و مدارسها المختلفة، و تعتبر بعض الوثائق محرك و مرجع للكثير من الحركات النسوية عبر تاريخها الممتد، وقد عكست تلك الوثائق التوجهات الايديولوجية و الفكرية للتيارات التى انتجتها، وتتعدد تلك الوثائق لتصل إلى مختلف أشكال الوثائق، كالخطب، والإتفاقيات والاعلانات، وأوراق المؤتمرات و توصياتها و إعلاناتها الختامية، والبيانات، وبيانات الموقف، وخطط العمل، كما توجد مجموعات أرشيفية للمنظمات النسوية احتفظت بها الأرشيفات النسوية الغربية(١٠)، والوثائق التى تم رقمنتها بتلك الأرشيفات، وهناك الوثائق المرئية كالصور الفوتوجرافية، والمسموعة كالتسجيلات الصوتية، وأيضا الوثائق المرئية والمسموعة.

لم تكن النسوية فى مصر بمعزل عن النسوية العالمية وقد بدأ الوعى النسوى منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وارتبط هذا الوعى بأمرين تمثلا فى الكتابة وظهور الصحافة النسائية، ونشأة المنظمات النسائية، التى ارتبطت فى البداية برغبة النساء فى دخول مجال الحياة العامة باستخدام

طريقة مشروعة ومقبولة اجتماعيا وهى العمل التطوعى، وكردة فعل كردة فعل إزاء قيام النساء البريطانيات بمبادرات لخدمة المجتمع المصرى، ثم تطورت بقيام من منظمات نسائية تسعى للارتقاء بمستوى النساء الفكرى والاهتمام بمواهبهن، وضمان حقوقهن الاجتماعية وخاصة فى مجال التعليم، والأحوال الشخصية. (١١)

ودمجت رائدات الحركة النسوية المصرية – اللاتي شاركن فى تأسيس المنظمات النسائية– منذ العشرينيات بين قضايا النساء وقضايا الوطن، ولم تغب عن الحركة النسوية العالمية فقد ارتبط تأسيس الاتحاد النسائى المصري بالرغبة فى تمثيل مصر فى الاتحاد النسائى الدولى(١٢) وهو ما اعتبر تفاعلاً مع الموجة النسوية الأولى، وتفاعلت النسوية فى مصر والعالم العربى مع الموجات النسوية المختلفة وتمثل تميزها فى التفاعل مع قضايا مناهضة الاستعمار والقضية الفلسطينية، ولا تزال النسويات تدمج فى نضالها النسوى بين قضايا النساء وقضايا المجتمع والوطن.

بداية الوعى النسوى المصري ونشأة الجمعيات النسائية

تعتبر نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين هى مرحلة ميلاد الوعى النسوى الذى تزامن مع عدد من المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية التى ساهمت فى تغيير وضع المرأة ونظرة المجتمع لها تمثلت فى :

مشروع محمد على النهضوى التنويرى الساعى لتأسيس دولة حديثة تنافس الدول الأوربية،وقد قامت دعائم تلك الدولة على بناء جيش حديث وقوى وصناعة مزدهرة شاركت فيها النساء، وجلب العديد من الخبراء الأوربيين وأيضاً إرسال البعثات إلى الخارج.

وكذلك الانفتاح على الحضارة الأوربية بفعل الحملة الفرنسية والبعثات العلمية، والتأثر بالفكر التنويرى السائد فى الغرب الذى شمل رؤية جديدة لدور المرأة وعلاقاتها بالرجل، وحركة الإصلاح الدينى التى مزجت بين الإصلاح

الدينى والانفتاح على الحضارة الغربية والتى كان من روادها رفاعة الطهطاوى وجمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده والتى تضمنت طرحاً مستنيراً لقضايا المرأة دعا إلى النهوض بها، أيضاً تبلورت الحركة الوطنية من أجل الاستقلال التى شاركت فيها النساء المصريات بقوة. (١٣)

وقد ارتبط هذا الوعى بأمرين هامين، الأول هو الكتابة فقد كانت النساء تعبر عن أفكارهن وتطرح قضاياهن بنهاية القرن التاسع عشر بأشكال متنوعة من الشعر والنثر ومعاجم للسير الذاتية للنساء(١٤)، ومنها ما نشرته عائشة التيمورية عام ١٨٨٧ "نتائج الأحوال فى الأقوال والأفعال".

كما ظهرت الصحافة النسائية فى مصر عام ١٨٩٢ حيث أنشأت هند نوفل أول دورية نسائية فى مصر والوطن العربى بعنوان " الفتاة "، وقد وصفت هند جريدتها فى مقدمة عددها الأول بالمدافعة عن النساء مناشدة النساء المصريات"*أن يعتبرن جريدتهن الوحيدة المدافعة عنهن وأن يكاتبنها ولا يعتبرن ذلك مما يحط من القدر أو يخدش العفاف*"، ثم مجلة أنيس الجليس ١٨٩٢ لألكسندرا أفرينو، وقد كانت أفرينوالمتحدثة الرسمية للحركة النسائية فى مصر وقت صدور مجلتها، وقد دعتها من أجل ذلك رئيسة أول مؤتمر نسائى عالمى لنزع السلاح عام ١٨٩٩ كممثلة لنساء الشرق. ثم صدرت مجلة السيدات لروز حداد ١٩٠٣ وهدفت المجلة لترقية المرأة فى وظيفتها المنزلية ومعرفة ما يدور حولها خارج نطاق المنزل، ثم مجلة الفتاة ١٩٠٦ للبيبة هاشم فمجلة الجنس اللطيف لملكة سعد وغيرها من الصحف النسائية(١٥).

وقد كان من الشائع أن تستخدم النساء أسماء مستعارة عند الكتابة فى الصحف والمجلات، مما دعا جمعية ترقية المرأة برئاسة فاطمة راشد عام ١٩٠٨ إلى تبنى قضية تشجيع النساء على الإمضاء بأسمائهن الحقيقية. (١٦)

أما الأمر الثانى المرتبط بالوعى النسوى فتمثل فى نشأة المنظمات النسائية، وقد ارتبطت نشأة المنظمات النسائية الأولى برغبة النساء فى دخول

مجال الحياة العامة باستخدام طريقة مشروعة ومقبولة اجتماعياوهى العمل التطوعى لمساعدة الفقراء والمحتاجين كما كان لها دافع آخر كردة فعل إزاء قيام النساء البريطانيات بمبادرات لخدمة المجتمع المصرى، ففى عام ١٩٠٨ عقب وباء الكوليرا كونت الأميرة عين الحياة وهدى شعراوى منظمة تطوعية خاصة وهى مبرة محمد على[١٧] وقد بدأت نشاطها بمستوصف فى شارع محمد على ثم تطورت مع قيام النساء بالتبرع لها بالأموال بالتوسع لتضم مدرسة لتعليم الفتيات مبادئ الصحة ورعاية الأسرة والخياطة[١٨] وفى نفس العام أسست زينب أنس إحدى المنظمات الخيرية النسائية وهى جمعية الشفقة بالأطفال التى ضمت أكثر من ٥٠ عضوة من بنات البكوات والأفندية.

وقد اقترنت تلك الجمعيات بالاهتمام بحياة وقضايا النساء فقد كونت فاطمة رشيد مع أخريات جمعية ترقية المرأة[١٩] التى دعت لحقوق المرأة فى إطار إسلامى[٢٠].

وأنشأت باحثة البادية الاتحاد النسائى التهذيبى سنة ١٩١٠ الذى عقد فى نفس العام أول مؤتمر نسائى مصرى وأعلن بنهايته برنامجاً للارتقاء بمستوى النساء المصريات تضمن ضرورة التعليم ومجانيته لغير القادرات، وحقوقا للنساء فى إطار منظومة الزواج. وفى العام ١٩١١ وانطلاقا من مجلة العفاف انطلقت منظمتان وهما حزب العفاف النشيط للرجال، وحزب العفاف اللطيف للنساء ورأست الأخيرة زكية الكفراوية. [٢١]

ثم أنشأت هدى شعراوى وملك حفنى ناصف ومى زيادة جمعية الرابطة الفكرية المصرية للنساء المصريات، وقد ضمت فى عضويتها نساء أجنبيات وارتكز عملهن على المحاضرات والنقاشات اللاتى يعقدنها أيام الجمع بالجامعة الأمريكية، وفى نفس العام إثر تشجيع الخديوى إسماعيل لأميرات الأسرة المالكة على المشاركة فى تأسيس الجمعيات النسائية أسست هدى شعراوى مع الأميرتين عين الحياة وأمينة حليم جمعية الرقى الأدبى للسيدات المصريات

بهدف إيجاد فرص لإبراز المواهب الفكرية والفنية للنساء كأساس للتربية النسائية الحديثة. (٢٢)

قد شهدت الحرب العالمية الأولى انخفاضا فى أنشطة التنظيمات النسائية أدى إلى حل بعضها إلا أنها استعادت قوتها مرة أخرى بعد انتهاء الحرب، فقد تأسست جمعية المرأة الجديدة عام ١٩١٩ بمشاركة عدة مئات من العضوات وكانت إحدى المنظمات التى احتاجت لعمل شاق فى التنظيم والتنسيق. (٢٣)

وتفاعلاً مع ثورة ١٩١٩ تشكلت اللجنة المركزية لنساء الوفد فى اجتماع بالكنيسة المرقسية فى يناير ١٩٢٠ حيث انتخبن السيدة هدى شعراوى رئيسة لها وكانت مهمة اللجنة "*استمرار المطالبة باستقلال مصر استقلالا تاما وأن تقوم اللجنة ما دام العمل الذى انتدب الوفد من أجله قائماً*"،وكانت الطريقة المعتمدة لاتخاذ القرار هى الأغلبية فإن تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيسة،وقد انهالت على تلك اللجنة التوكيلات من السيدات فى القاهرة والأقاليم. (٢٤)

وقد شهد عام ١٩٢٠ محاولة لتمثيل مصر فى الاتحاد النسائى الدولى حيث وجهت الدعوة إلى هدى شعراوى للمشاركة فى المؤتمر النسائى الدولى كممثلة لمصر، فشكلت وفداً من لجنة نساء الوفد تحت رئاستها للسفر إلى المؤتمر ولكن أزواج عضوات الوفد منعوهن من السفر(٢٥) **الاتحاد النسائى المصري:**

يعتبر الاتحاد النسائى المصرى من أوائل المنظمات النسائية المصرية التى اتخذت شكلاً مؤسسياً فى العمل، وقد عمل الاتحاد من منطلق برنامج متكامل يُخاطب احتياجات النساء المصريات وقضاياهن، ويسعى للنهوض بأوضاعهن الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

امتد عمل الاتحاد منذ نشأته فى مارس ١٩٢٣ حتى إغلاق مكاتبه عام

١٩٥٣ وحله عام ١٩٥٦، ومر بمراحل نشاط وركود مختلفة وتنوعت برامجه بين الخدمى والدفاعى، كما تنوعت أنشطته لتشمل أنشطة ثقافية، سياسية، اجتماعية، واقتصادية، كما كان للاتحاد علاقات دولية وعربية.

وقد ارتبطت نشأة الاتحاد برغبة فى تمثيل النساء المصريات عالمياً، وتغيير الصورة التى ارتبطت بالمرأة المصرية بحكم الاستعمار كنساء متخلفات لا صوت لهن. فبوصول دعوة موجهة إلى النساء المصريات للمشاركة فى المؤتمر السنوى للاتحاد النسائى الدولى عملت مؤسسته هدى شعراوى على إنشاء جمعية تمثل الاتحاد النسائى الدولى فى مصر تتشكل عضويتها من عضوات لجنة الوفد المركزية للنساء باعتبارها الهيئة النسائية البارزة كما وصفتها هدى شعراوى فى مذكراتها.

وقد اتخذ الاتحاد شكلا مؤسسياً منذ نشأته حيث بدأ العمل من خلال قانون أساسى يوضح أغراض المساواة للجمعية ومجال عملها وأهدافها، وعضويتها وأسلوب الانتخاب ويوصف شكلها التنظيمى وأسلوب إدارتها[٢٦].

وقد حددت أغراض الجمعية فى رفع مستوى المرأة الأدبى والاجتماعى للوصول بها إلى حد يجعلها أهلاً للاشتراك مع الرجال فى الحقوق والواجبات وهى تسعى لتنال المرأة المصرية حقوقها السياسية والاجتماعية. [٢٧]

كما تأسس الاتحاد على برنامج عمل واضح سمِّى، ببرنامج الاتحاد النسائى، الذى اشتمل على السعى لتحقيق المساواة السياسية والاجتماعية بين النساء والرجال، والمطالبة بحرية الالتحاق بالمدارس العليا، وإصلاح قوانين الزواج، وخاصة فيما يتعلق بتقييد حق الزوج المطلق فى الطلاق، وتحديد سن الزواج للبنت، وتشجيع الفضيلة، ومحاربة الخرافات[٢٨]، [٢٩] وكان النشاط الأول للاتحاد هو المشاركة فى المؤتمر الدولى السابع للاتحاد النسائى الدولى بروما، وقد مثلت عودة الوفد النسائى المشارك بالمؤتمر حدثاً نسائياً جللاً، حيث أعقب وصولهن لميناء الإسكندرية، أن قامت هدى شعراوى رئيسة الاتحاد برفع النقاب

عن وجهها وهنأها سعد زغلول على ذلك وطلب من زوجته أن تتبعها. [٣٠]

وقد اتسمت بدايات الاتحاد بالكثافة فى التحرك حيث شهدت العشرينات عددا من البيانات، وإصدار الوثائق الهامة لتحقيق المطالب التى سعى الاتحاد لتحقيقها، ففى ٢ يوليو ١٩٢٣ ذهب وفد من أعضاء الجمعية لمقابلة رئيس الوزراء لمناقشة مطلبين أساسيين هما فتح التعليم الثانوى والعالى، وسنّ قانون يمنع زواج البنت قبل السادسة عشرة، وتلى تلك المقابلة جهود للاتحاد نتج عنها صدور مرسوم ملكى بقانون ٥٦ لسنة ١٩٢٣ بإضافة بند إلى لائحة المحاكم الشرعية بتحديد الحد الأدنى لسن الزوجة بست عشرة سنة وسن الزوج بثمانى عشرة سنة، ولكن تلى ذلك المرسوم صدور منشور عام ١٩٢٤ يفسره تفسيراً خاطئاً وذلك بإجازة القاضى تزويج أية فتاة مهما كان سنها بشهادة ولى أمرها ببلوغها السن القانونية للزواج[٣١]

ولم ينصب اهتمام الاتحاد على النساء فقط ولم تعزل قضية المرأة عن قضايا المجتمع، وعندما طرح الاتحاد مطالب المرأة المصرية عام ١٩٢٤ قام بذلك من خلال عقد عدد من الاجتماعات مع لجنة الوفد المركزية للنساء وقد نتج عن ذلك الجهد بلورة تصور شامل عن تلك المطالب، وإصدارها فى كتيب، وقد تم توجيه تلك المطالب إلى رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب والصحافة والرأى العام، وقد حرص الاتحاد على توزيع الكتيب على أكبر عدد ممكن من المواطنين[٣٢]، وقد اشتمل الكُتيب على أربعة أقسام هى: القسم السياسي، والتعديل الدستوري، والقسم الاجتماعي، والقسم النسوي[٣٣].

تضمن القسم السياسى بالكُتيب مطالب تتعلق بالاستقلال التام لمصر والسودان، والتمسك بحياد قناة السويس، وعدم التقيد بتصرفات انجلترا فى الأراضى المصرية، وكذلك عدم التقيد بالاتفاقيات المبرمة مع انجلترا دون أن تقرها الأمة، وحل الامتيازات الأجنبية ودياً ومطالب مرتبطة بمقاومة الاحتلال.

أما مطالب التعديل الدستورى فقد اشتملت على أربعة مطالب متعلقة

باعتبار السودان جزء لا يتجزأ من مصر، تعديل قوانين الانتخاب، إلغاء القوانين الاستثنائية ومطالب متعلقة بالدفاع وهى مرتبطة بتنظيم الجيش المصرى.

أما القسم الاجتماعى للمطالب فقد اشتملت على سبعة مطالب وهى مطالب متعلقة بالتعليم والبعثات العلمية، والتعجيل بإنشاء الجامعة، وسنّ الأنظمة المشجعة للصناعات الوطنية.

واشتمل القسم النسوى بالكُتيب على مطالب ذات علاقة بالحق فى التعليم وإصلاح إجرائى بنظام التعليم يضمن المساواة فى ذلك المجال وضمان فرص الفتيات به، ومطالب سياسية متعلقة بتعديل قانون الانتخاب لضمان حق النساء فى التصويت، وقد أعطى الكُتيب اهتماما كبيرا بمسائل الأحوال الشخصية مطالبا بمنع تعدد الزوجات . إلا للضرورة ! وجعله بيد القاضي، ونسج علاقات جيدة مع الدول الأجنبية لجعل أحكام النفقة واجبة ولو بأرض أجنبية[٣٤].

وفى عام ١٩٢٦ عقب مشاركة نشطة من ممثلى الاتحاد النسائى المصرى فى المؤتمر العاشر للاتحاد النسائى الدولى بباريس، قدم الاتحاد عريضة بعدد من المطالب لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الحقانية، ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس مجلس النواب فى نوفمبر ١٩٢٦، وتمثلت المطالب فى منع تعدد الزوجات دون مبرر، تقييد الطلاق بدون سبب مقبول، إلغاء بيت الطاعة، إطالة فترة حضانة الأم لأبنائها وإلغاء المنشور الصادر عام ٢٤ بعقد الزواج بمجرد شهادة ولى الأمر ببلوغ الفتاة السن القانونية للزواج[٣٥]، وقد تم جمع آلاف التوقيعات على العريضة خلال ثلاثة أيام من القاهرة وحدها[٣٦]، وتم تقديم العريضة مع اقتباسات من القرآن الكريم، استباقا لقرار من العلماء بأن تلك المطالب مناقضة للدين. [٣٧]

وبالفعل صدر منشور من وزارة الحقانية فى نوفمبر ١٩٢٨ يحظر على المأذون إتمام عقود الزواج إلا بتقديم شهادة ميلاد الفتاة، أو صورتها أو شهادة

طبيبين موظفين بالحكومة ببلوغ الفتاة السن القانونية للزواج. (٣٨)

كما شهد عام ١٩٣١ تطورا مؤسسيا آخر بالاتحاد، فبرغم برامج وكيانات الاتحاد العديدة التى سيتم تقديمها فى جزء خاص بها . لم يكن له مقر خاص به، وفى ٣٠ إبريل افتتح مبنى لجمعية الاتحاد النسائى المصرى، وقد مثّل وجود مقر للاتحاد رمزاً لوجود نسائى رسمى خارج إطار المنزل وداخل المجال العام. (٣٩)

وخلال الثلاثينيات واستمراراً فى مساعيه فى تحقيق برنامجه مارس الاتحاد ضغوطاً من أجل حقوق النساء فى أماكن العمل، وقد حظى الضغط الذى مارسه الاتحاد ببعض النجاح بتعيين نعيمة الأيوبى مفتشة لعمل المرأة بمكتب العمل عام ١٩٣٥. (٤٠)

وفى أواخر الثلاثينات لعب الاتحاد النسائى دوراً هاماً لنصرة قضية فلسطين حيث عقد مؤتمراً دولياً عام ١٩٣٨ بعنوان مؤتمر نساء الشرق. وكما اهتم الاتحاد بنسج علاقات دولية حرص على نسج علاقات عربية، وقد تزامن ذلك مع حرص الاتحاد النسائى الدولى على توطيد علاقاته بالنساء العربيات عن طريق الاتحاد النسائى المصرى لمعرفتهم بدور مصر فى المنطقة العربية، وقامت رئيسة الاتحاد بزيارات إلى لبنان للتحضير لمؤتمر عربى يناقش قضايا المرأة العربية بعنوان المؤتمر النسائى العربى فى ديسمبر ١٩٤٤(٤١).

وقد كان الاتحاد فريداً من جوانب عدة، فكان أول اتحاد نسائى فى العالم العربى، وأولى المنظمات النسائية التى امتد عملها لأكثر من عشرين عاما، وأولى المنظمات التى اهتمت بتشكيل هيئة مكتب وعمل من منطلق برنامج عمل سعى لتحقيقه طوال فترة نشاطه، وتراوحت أنشطته بين ممارسة الضغط وتوفير الخدمات، فبجانب جهوده فى الدعوة والضغط من أجل مطالب النساء فى قضايا إصلاح قانون الأحوال الشخصية، والأجر المتساوى وشروط العمل الجيدة، والحق فى التعليم والحق فى الاقتراع، أدار الاتحاد عدة برامج للنساء

فى مناطق عديدة فى مصر، وهى برامج وفرت الكثير من الخدمات للنساء المصريات(٤٢).

وقدكان الاتحاد هو الساحة الرئيسية للحركة النسائية خلال العشرينات والثلاثينات واعتبر أكبر الجمعيات النسائية حينها وأكثرها وعياً وتنظيماً وأوسعها إمكانيات نظراً لكون رئيسته من طبقة أرستقراطية إذ إنها ابنة سلطان باشا وزوجة على شعراوى باشا، فكان لديها من الإمكانيات المالية ما خوّلها الفرصة كاملة فى أن تنفق على الاتحاد وتنشئ المشاغل والمستوصفات والمدارس(٤٣)، فضلاً عن علاقاتها التى وفرت لها إمكانية دعوة أبناء طبقتها للتبرع لأنشطة الاتحاد(٤٤).

وكانت وفاة هدى شعراوى ١٩٤٧ إيذاناً بتراجع نشاط الاتحاد وتولى منظمات أخرى قيادة الحركة النسائية حيث تركت وفاتها الاتحاد بلا قيادة(٤٥)، وأصيب بكساد داخلى وانصب اهتمامه على النشاط الخيرى والخدمى، ومع ذلك كونت سيزا نبراوى رئيسة الاتحاد متأثرة بالفكر الاشتراكى لجنة الشابات فى الاتحاد النسائى والتى اتخذت طابعاً سياسياً جاداً، وقد سميت اللجنة فيما بعد بلجنة المقاومة. وفى عام ١٩٥٦ حلت الثورة الاتحاد النسائى المصرى وحل محله الاتحاد النسائى بالاتحاد القومى ثم التنظيم النسائى بالاتحاد الاشتراكي.(٤٦)

النشاط الدولى للاتحاد :

ارتبط تأسيس الاتحاد بالرغبة فى الانضمام إلى نساء العالم فى طلب المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والسياسية وكذلك نضالهن من أجل السلام، لذلك حرص على تلبية دعوة الاتحاد النسائى الدولى للمشاركة فى مؤتمره الدولى بروما ١٩٢٣ والذى تأسس على أثره الاتحاد النسائى المصرى، وقدم طلبا للالتحاق بالاتحاد النسائى الدولى وقوبل الطلب

بالترحيب وبذلك أصبح الاتحاد المصرى اتحادا مصريا ذا صفة دولية.

وقد عرضت هدى شعراوى خلال كلمتها بالمؤتمر لتأسيس الاتحاد المصرى وبرنامجه،(٤٧) وحرصت من حينها على المشاركة فى مؤتمرات واجتماعات الاتحاد النسائى الدولى العالمية حيث شاركت فى مؤتمر جراتز الدولى عام ١٩٢٤ بالنمسا، وقد خُصص المؤتمر لطرح قضية الاتجار بالنساء والأطفال وقدمت هدى شعراوى لوضع تلك الظاهرة فى مصر وربطتها بالامتيازات الأجنبية. (٤٨)

وفى باريس ١٩٢٦ عقد المؤتمر النسائى الدولى العاشر لمناقشة عدد من الموضوعات الاجتماعية والنسوية حيث شكلت عددا من اللجان لمناقشتها، وتضمنت تلك القضايا حقوق الزوجة وجنسيتها وحقوق الأم غير المتزوجة، وكذلك المساواة بين الجنسين، وحق النساء فى الترشيح والانتخاب، ومنع تجارة الرقيق الأبيض والدعوة لحقوق المرأة والسلام العام،(٤٩) وقد تحدثت رئيسة الاتحاد عن الحركة النسائية المصرية(٥٠) وشهد المؤتمر ترشيح هدى شعراوى كعضوة فى اللجنة التنفيذية فى الاتحاد النسائى الدولى، وتزكية ذلك الترشيح مما جعلها الممثلة الوحيدة من البلاد الشرقية بهذه اللجنة. (٥١)

وفى العام التالى شارك الاتحاد بالمؤتمر النسائى الدولى بأمستردام فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٧ الذى تعرض لقضية السلم الشامل فى محاور كالتحكيم والسلامة والوطنية، ونزع السلاح بالإضافة إلى عدد من المطالب النسوية، وقد تحدثت هدى شعراوى عن حالة مصر المفجعة وخوضها حربا لا تعنيها بسبب قناة السويس مطالبة باتفاقية دولية تضمن حياد القناة إلى الأبد، كما قدمت للمؤتمر رغبة خاصة بإلغاء الامتيازات الأجنبية عن مصر(٥٢)، ونظراً لأهمية المؤتمر عرضت هدى شعراوى تقريرا وافياً عنه وعن المشاركين / ات به بالعدد الثالث والثلاثين من مجلة المصرية الصادرة عن الاتحاد.

كما شارك الاتحاد بالاجتماع السنوى الخامس والعشرين للاتحاد النسائى

الدولى ببرلين ١٩٢٩ الذى تناول قضية تحرير المرأة بتوسيع الحريات والحقوق السياسية للنساء وقد ركزت هدى شعراوى جهودها لإلغاء الامتيازات الأجنبية(٥٣).

وفى عام ١٩٣٣ شارك الاتحاد بالمؤتمر الدولى بمارسيليا الذى ركز على حق المرأة فى الانتخاب وخاصة حق المرأة الفرنسية التى كانت الوحيدة بين النساء الأوربيات التى لم تنل ذلك الحق بعد. وقد ركز الوفد المصرى جهوده بالمؤتمر حول مقاومة الرقيق الأبيض وعرض مختلف الجهود الرامية لإلغائه. وبمناسبة توافق تاريخ المؤتمر مع مرور عشر سنوات على تأسيس الاتحاد ألقت رئيسة الوفد المصرى بالمؤتمر كلمة حول إنجازات الاتحاد خلال تلك السنوات العشر. (٥٤)

وتلبية لدعوة الاتحاد النسائى الدولى للاتحادات النسوية، شارك الاتحاد النسائى المصرى بالمؤتمر الثانى عشر للاتحاد الدولى المنعقد بمدينة استانبول عام ١٩٣٥، وتناول المؤتمر عددا من القضايا منها جنسية الزوجة التى وجد فيها الوفد المصرى فرصة لإعادة المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر، وقد نجح الوفد المصرى فى إصدار توصية نهائية خاصة بإلغاء تلك الامتيازات. كما تضمن المؤتمر احتجاج المشاركات به على جميع أنواع الظلم وعدم المساواة الموجهة إلى جميع الشعوب الإفريقية. وقد انتخبت هدى شعراوى كنائبة لرئيسة الاتحاد الدولى بالمؤتمر. (٥٥)

الاتحاد وقضية فلسطين

اهتم الاتحاد النسائى بقضية فلسطين منذ بدايتها، وقد ظهر ذلك بمجلة الاتحاد " المصرية" وكان أول مانشرته المصرية فى هذا الشأن عرضها لإضراب عام للشعب الفلسطينى عام ١٩٣٦ دام لستة أشهر، وعددا من المقالات حول رموز المقاومة الفلسطينية مثل الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين آنذاك، وطرح الاتحاد عن طريق مجلته حلولا للتصدى للمشكلة

الفلسطينية منها الإسراع بإقامة جامعة الدول العربية وإقامة حكومة موحدة لسوريا وشرق الأردن ولكن تم العدول عن الفكرة الثانية خشية أن تتيح الفرصة لليهود فى المطالبة بالهجرة إلى بلاد سورياوشرق الأردن والبلاد العربية الأخرى بدلاً من فلسطين وحدها. (٥٦)

كما اهتم الاتحاد بالتفاعل مع المؤتمرات الكبرى المنعقدة حول قضية فلسطين ومنها مؤتمر فلسطين بلندن حيث أرسلت رئيسة الاتحاد عددا من البرقيات إلى رؤساء الوفود العربية فى المؤتمر، وبرقية إلى وزير المستعمرات البريطانى، كما أرسلت برقيات إلى علماء الإسلام بفلسطين، كما اهتمت بطلب الدعم النسائى الدولى فأرسلت إلى مسز آشلى رئيسة الاتحاد النسائى الدولى قالت فيها: *" باسم الأرامل واليتامى العرب ضحايا الوحشية الصهيونية فى الأراضى المقدسة وأناشد الشعور الإنسانى فى نساء إنجلترا الإلحاح فى مطالبة السلطات البريطانية المسئولة بسرعة إيقاف هذه المأساة البشرية"*

كما اهتم الاتحاد بمتابعة مؤتمر عصبة الأمم لمناقشة مشروع تقسيم فلسطين سنة ١٩٣٧ حيث نشرت فى عددها الصادر أول أكتوبر من نفس العام بعنوان " فلسطين فى منتصف الطريق" أوضح المقال مضمون برقية هدى شعراوى إلى رئيس عصبة الأمم *" إن تصريح بلفور هو بداية نكبة فلسطين – ذلك التصريح الجائر المشئوم – الذى أحل فيه لليهود حق الهجرة إلى أرض الميعاد وحق اتخاذها وطناً صهيونياً قومياً وأضافت أن فلسطين تجاهد منذ صرح به لإلغائه والنتائج المترتبة عليه وذكرت أن قضية فلسطين ليست قضيتها وحدها بل قضية العالم العربى قاطبة".* (٥٧)

كما اهتمت المجلة بمتابعة وثيقة للاحتجاجات والمطالب التى ترفعها النساء حول معاناتهن فى الأراضى الفلسطينية.

وتفاعلاً مع القضية الفلسطينية عقد الاتحاد مؤتمرين حول القضية الفلسطينية، الأول مؤتمر نساء الشرق والثانى المؤتمر النسائى العربى.

مؤتمر نساء الشرق

تشير الباحثة آمال السبكى فى كتابها" الحركة النسائية فى مصر ما بين الثورتين ١٩١٩و١٩٥٢[٥٨] بأنه من بواعث انعقاد المؤتمر رسالة تلقتها هدى شعراوى من لجنة سيدات عكا ورد بها "*يا جيرة الأراضى المقدسة ألم تأتكم أنباء ما حل بإخوانكم فيها فاجعة كالطوفان فلا شك أن تحل بجانبكم ستبدل معالم الأمة، وتمحو من الوجود أقدس أراضى الإسلام، أتتركونا وحدنا، وفيكم لسان يتكلم وقلب ينبض، اسألوا حليفتكم ما شأن الأربعمائة ألف مسلم ومسلمة وخمسمائة مسجد،اسألوهم ماذا حدث بجامعة الجزار ومدينة الجزار انتهكوا الأرض المقدسة وقى مصر خمسة عشر مليونا من المسلمين والمسيحيين، واللهم تستيقظ مصر من سباتها لترى هول الفاجعة النازلة، اللهم إنك ربنا وهذه المقدسات مقدساتك، فارحم اللهم دينك، وانقذ بيتك إنا لله وإنا إليه راجعون.*"

وقد بادرت هدى شعراوى بالرد على برقية لجنة سيدات عكا فقالت: " *يروع مصر هول المصيبة التى أدمت قلوبكم وهزت العالم الإسلامى بأسره، فلا تقنطوا من رحمة الله إننا معكم بقلوبنا نستنكر تعدى اللجنة البريطانية الملكية اختصاصها بانتهاك حرية البقاع المقدسة وامتهان كرامة المسلمين بمشروعها الجائر وترجو عدول بريطانيا عن هذه السياسة التى ستوقفها موقف العداء من الإسلام والمسلمين وتعرضها لسخط العالم أجمع فصبر جميل*[٥٩]

وقد وجهت رئيسة الاتحاد نداء إلى نساء الشرق فى مجلة المصرية بعددها ٣٩ لسنة ١٩٣٨ بعنوان نداء إلى نساء الشرق أتى به:" *باسم العدل والإنسانية أهيب بكل الجمعيات النسائية وغيرها من مختلف الأديان والجنسيات أن تناصرنا وتمد إلينا يد المساعدة مساهمة فى أداء هذا الواجب الإنسانى الجليل بإيفاد مندوباتها للاشتراك معنا فى المؤتمر الذى قررنا عقده بالقاهرة فى الأسبوع الأول من أكتوبر القادم، وسنبحث فيه مشتركات " مشكلة فلسطين " وطرق معالجتها بقرارات ترسل إلى الجهات الإنجليزية المختصة التى اعتقد أنها ستصغى إلى آراء الناصحين المرشدين مكتفية بما أريق من دماء بريئة فى بلاد هى مسئولة عن الأمن فيها*

ومنتدبة لحماية أهلها.

وقد عقد المؤتمر فى الفترة من ١٥ إلى ١٨ أكتوبر بدار الاتحاد النسائى بالقاهرة وشاركت به وفود من فلسطين وتكوَّن وفدها من ٢٤ عضوة، والعراق التى تكوّن وفدها من أربع عضوات ولبنان التى تكوّن وفدها من ثلاث عضوات كما مثلت نساء إيران فى المؤتمر بسيدة واحدة.

وقد صدر عن المؤتمر إحدى وعشرون توصية تضمن تحميل الدول الأوربية مسئولية حل القضية الفلسطينية لأنها من أوجدتها، وتناشد الملوك والأمراء العرب والمسلمين بالتدخل لحل القضية، وإرسال برقيات إلى أقطاب الدول الأوربية بانجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، والاتصال بالهيئات والجمعيات النسائية فى العالم للتضامن مع القضية الفلسطينية، كما نصت قرارات المؤتمر على تأييدها التام لمطالب عرب فلسطين وطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. واستنكر المؤتمر حملات الصحافة الأجنبية على المجاهدين الأطهار وتلقيبهم بقطاع الطرق واللصوص الأشقياء بتأثير نفوذ اليهودية العالمية. واعتبر المؤتمر إصرار بريطانيا على سياستها فى فلسطين إنما هو عمل عدائى مقصود موجه نحو العرب والمسلمين.

وقرر المؤتمر تأليف لجان من السيدات للدفاع عن فلسطين من مندوبات الوفود المشاركة بالمؤتمر ومن ينضم إليهن على أن تكون مصر اللجنة الرئيسية المركزية، وقد أحال المؤتمر إلى لجنة سيدات مصر المركزية دراسة وتنفيذ الاقتراحات التالية بالاتصال مع الأقطار العربية : إنشاء مكتب دعاية رئيسى للقضية الفلسطينية العربية فى القاهرة له مكاتب وفروع ومكاتب استعلامات فى مدن البلاد العربية الأخرى، وتخصيص أموال لفلسطين تجمع فيها الأموال وتبذل الجهود انتصارا لقضية فلسطين.

كما وافق المؤتمر على المقترح المقدم من الاتحاد النسائى المصرى بالنيابة عن سيدات مصر ويتضمن رفع التماس لملك مصر ليشمل الأرامل

واليتامى الفلسطينيات بعطفه، وتقديم طلب إلى وزارة الداخلية ووزارة المعارف لمساعدة أبناء فلسطين فى دخول المعاهد العلمية، ومطالبة جمعية الهلال الأحمر بإنشاء وحدة خاصة لها لجرحى فلسطين وإرسال الأدوية المجانية اللازمة لهم، ومطالبة وزارة المعارف وكذلك إدارة المعاهد الدينية بإيواء وتعليم أيتام ويتيمات فلسطين من أبناء وبنات الشهداء مجاناً. (٦٠)

وقد قام الاتحاد بتوثيق أعمال المؤتمروصوره الفوتوجرافية فى مجلد بعنوان المرأة العربية وقضية فلسطين وخصص إيراده لمنكوبى فلسطين ونسائها. (٦١)

المؤتمر النسائى العربى

كان المؤتمر النسائى العربى المنعقد بدار الأوبرا الملكية ودار الاتحاد النسائى بالقاهرة من ١٢ – ١٦ ديسمبر عام ١٩٤٤ هو المؤتمر الثانى الذى عقده الاتحاد لنصرة قضية فلسطين، وقد عقد المؤتمر لتوحيد جهود المرأة الشرقية وتقرير حقوقها المدنية والسياسية والدفاع عن قضية فلسطين.

وقد سبق المؤتمر قيام رئيسة الاتحاد النسائى المصرى بتوجيه عدد من الرسائل لرئيسات الاتحادات النسائية العربية وسافرت إلى عدد من الدول العربية للتداول مع نسائها حول المواضيع التى تم الاتفاق عليها بالمراسلة، وقد تلقت رئيسة الاتحاد مراسلات من رئيسات الاتحاد النسائى العربى اللبنانى والسورى والفلسطينى يقدرن مساعيها لعقد المؤتمر ويبدين رغبتهن فى اشتراك الجمعيات التى يرأسنها. (٦٢)

وشارك بالمؤتمر وفود من خمس دول عربية هى مصر ورأست وفدها السيدة هدى شعراوى رئيسة الاتحاد النسائى المصرى والجهة الداعية للمؤتمر، ووفد من سوريا الذى رأسته السيدة عادلة عبد القادر، ووفد من شرق الأردن رأسته السيدة نظيمة العسكرى، ووفد من لبنان رأسته السيدة روز شحفة.

عُقد المؤتمر على مدار خمسة أيام من ١٢إلى ١٦ ديسمبر فى صورة جلسات صباحية وحفلات مسائية للترحيب بأعضاء وعضوات المؤتمر، وشهد المؤتمر مشاركة حكومية عالية المستوى من الجانب المصرى حيث افتتحه محمد حسين هيكل وزير المعارف وأرسلت الملكة السابقة وأميرات الأسرة المالكة مندوبات عنهن بالمؤتمر.

وباستعراض قرارات وتوصيات المؤتمر نجد أنها لم تقتصر على القضايا النسائية العربية فحسب وإنما طرحت رؤية عملية لتحقيق التكامل ومنهج للعمل المشترك بين البلدان العربية.

وقد أتت توصيات وقرارات المؤتمر تخص سبعة مجالات هى الحقوق السياسية للمرأة، والحقوق المدنية والشرعية للنساء، والثقافة والتعليم، وحماية الصحة والأمومة والطفولة، وحماية الأخلاق، والتعاون الاقتصادى، ومطالب ومقترحات خاصة بالأمم العربية عامة(٦٣).

فحول قضايا المرأة طرحت قرارات المؤتمر المطالب النسوية حول الحقوق السياسية للمرأة العربية حيث طالبت الحكومات العربية بالمساواة " التدريجية" بين النساء والرجال فى الحقوق السياسية كناخبة ومرشحة وطرحت قضية التعيين بمجلس الشيوخ كإجراء مؤقت لتحقيق المساواة كما طرحت قضية المساواة فى مواقع صنع القرار.

أما فى الحقوق المدنية والشرعية فقد طرحت مطالب متعلقة بقضايا الأحوال الشخصية منها تقييد حق الطلاق وكذلك تعويض المرأة عما يصيبها من ضرر بسبب إساءة الرجل لاستخدام حق الطلاق وكذلك تقييد تعدد الزوجات إلا بإذن من القضاء والحد من سلطة الولى وتحديد سن الزواج بجميع الدول العربية لستة عشر عاماً، كما طالب المؤتمر بالمساواة بين الرجل والمرأة فى أحكام قانون العقوبات.

وحول حقوق النساء العربيات الاجتماعية والاقتصادية وجه المؤتمر

توصيات وقرارات إلى الحكومات العربية بشأن التعليم– الصحة – حماية الأمومة والطفولة – العمل.

ففى مجال التعليم طالب المؤتمر بضرورة التعليم الإجبارى لجميع المواطنين لمحو الأمية فى جميع البلدان العربية، وطرح قضية تطوير المناهج حيث طالب بطبع التعليم بطابع عربى يلتقى فيه ثمرات الحضارة العربية بما يتناسب معها من عناصر الحضارات الأخرى لتظفر بلاد العروبة كغيرها من هذه الحضارات.

وفى حماية الصحة والأمومة والطفولة طالب المؤتمر بسن تشريع يلزم كلا الزوجين بأن يخضع لكشف طبى رسمى يثبت براءته من كل مرض تناسلى، وسن قانون لحماية المرأة العاملة أثناء الحمل وبعد الوضع.

ومن أهم ما طالب به لحماية الطفولة وتم توجيهه إلى الأمم والشعوب العربية أن يقوم كل بلد عربى بإنشاء حزب اجتماعى قوى يسمى "حزب الطفولة"، ويكون بعيداً عن كل التشكيلات السياسية.

ولم يقتصر المؤتمر بالمطالب النسوية التى وجهها للحكومات العربية بغض النظر عما وصلت إليه أوضاع النساء بتلك البلدان العربية، بل تطرق للتعاون الاقتصادى بين الدول العربية حيث طالب بتسهيل التبادل التجارى والمواصلات بين الأمم العربية، وطالب بتشجيع الأمم العربية على إقامة معارض لمصنوعاتها المختلفة لترويجها فى جميع الأسواق وبأن يفتح فى وجه المرأة العربية باب كل عمل شريف تريد طرقه ومساواة أجرها بأجر الرجل عن كل الأعمال مادامت مؤهلاتها وكفاءتها متساويين.

وفى مجال التضامن السياسى طالب المؤتمر بتضافر الأمم العربية على صيانة استقلال كل منها، كما أعلن المؤتمر عن تأييده لمشروع تكوين جامعة للدول العربية.

أما فى مجال القضية الفلسطينية فقد طالب المؤتمر الشعوب العربية

بتأييد قضية فلسطين، كما طالب الحكومات بالعمل على وقف الهجرة فى فلسطين وقفاً تاماً ونشر الدعوة فى جميع البلاد العربية للدفاع عن حقوق العرب بها، وإرسال برقية باسم المؤتمر لرئيس الولايات المتحدة ورئيس حكومة انجلترا تتضمن الإعراب عن تألم سيدات العرب مما يدلوان به بين آن وآخر من تصريحات تُظاهر الصهيونية على حساب حق العرب الصريح والمطالبة باسم السلام بألا يتأثروا بنفوذ اليهود.

وعلى عكس العديد من المؤتمرات العربية لم يكتفِ المؤتمر بالمطالبة بحقوق الشعب الفلسطينى دون تدابير واضحة لذلك، إنما دعا ملوك العرب وأمراءهم ورؤساء الجمهوريات والقادرين من أبناء الأمم العربية إلى المساهمة فى تأسيس شركة مساهمة الغرض منها اتخاذ تدابير لازمة للاحتفاظ بالأراضى الزراعية فى فلسطين لمالكيها العرب بل وتم تأليف لجنة لحفظ المبالغ التى ترد إلى الشركة على أن توضع فى أحد المصارف على ذمة تأسيس الشركة ويُعطى المودعوين أسهماً فى الشركة بمقدار ما دفع كل منهم / منهن.

وبعد أن أصدر المؤتمر قراره الخاص بإنشاء صندوق لفلسطين تبرع الاتحاد النسائى اللبنانى بمبلغ مائة جنيه لشراء بعض الأسهم المزمع إصدارها لهذا الغرض.

ويعكس المؤتمر عمق توجه وفهم النساء العربيات لقضايا الوطن العربى ولقضايا النساء كجزء لايتجزء من القضايا العربية، وطرح رؤية نسوية عربية لتحقيق التكامل بين الأقطار العربية فى المسائل السياسية والاقتصادية وطرح منهاج للعمل على القضية الفلسطينية فى ذاك الوقت.

وقدشهدالمؤتمر تأسيس الاتحاد النسائى العربى وتم انتخاب أعضاء المكتب الدائم للاتحادات النسائية العربية المندوبات العربية المشاركات بالمؤتمر، واختيرت هدى شعراوى رئيسة عامة وأمينة السعيد سكرتيرة، والهدف من المكتب توطيد التعاون بين نساء العرب والمرأة والرجل وتحقيق المثل العليا

وإنشاء جيل قوى. (٦٤)

وبعد إقرار هيئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين، أرسلت رئيسة الاتحاد النسائى إليها احتجاجا صارخاً قالت فيه: *" أما وقد أصدرت هيئة الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين رغماً عن إرادة شعبها ناكرة بذلك الحق الأساسى للشعوب فى تقرير مصيرها فإن نساء مصر والشعوب العربية يعتبرن هذا العمل المنطوى على مخالفة صارخة جريمة لميثاق الأمم المتحدة وسابقة خطيرة وفألاً سيئاً للمستقبل. وهذا القرار الذى صدر تحت وطأة تأثير مريب من جانب الدول العظمى على الدول الصغيرة، قد أثار سخط النساء بل وسخط أولئك الذين كانوا يؤمنوا بإخلاص الدول المتمدينة، ورسالة السلام التى تكللت بها هذه الأمم المتحدة، وإن هذا الحكم الذى أصدرته دول القارات الأخرى على غير إرادة الغالبية العظمى لشعب فلسطين، وعلى الرغم من اعتراض الدول العربية والدول الآسيوية كلها. فهو أفظع جريمة عرفها التاريخ. إذ ينطوى على إهدار الحقوق المقررة للغالبية من دول العالم.*

فنساء مصر إذ يعلنّ احتجاجهن بقوة على هذا التدخل غير القانونى من الدول الاستعمارية فى الشئون الداخلية للشعوب الآسيوية محاولة بذلك بذر بذور الشقاق والكراهية فى البلاد التى يرفرف عليها حتى اليوم جناح الوئام والسلام، فإنهن يحملن هذه الدول مسئولية ما قد يحدثه هذا القرار من الاضطرابات وإراقة الدماء فى الشرق الأوسط. إن نساء الشرق كلهن يقدرن على رفاهة سلامة أبنائهن بشجاعة وصلابتهم أثناء الحرب، والدفاع عن أوطانهن، ومستعدات أن يعددن المعونة وأن يحاسبن العدوان الواقع على أوطانهن. وفى الختام نرجو التكرم بتبليغ دولتكم استياء نساء العروبة واستنكارهن لهذا الظلم الفاحش." (٦٥)

إصدرات الاتحاد :

مجلة المصرية

حرص الاتحاد على إصدار مجلة تكون بمثابة صوت له ولأنشطته عالمياً ومحلياً، وهى مجلة المصرية L'Egyptienne التى صدرت باللغة الفرنسية منذ عام ١٩٢٥ إلى أن توقف إصدارها عام ١٩٤٠ وتناولت القضايا

التى يتبناها الاتحاد وأنشطته وآراءه سواء متعلقة بالمرأة أو بالشأن العام برئاسة هدى شعراوى، وسكرتارية سيزا نبراوى، وقد أصدر الاتحاد مجلة المصرية باللغة العربية منذ عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٤٠ برئاسة هدى شعراوى وسكرتارية إيفا حبيب المصرى. (٦٦)

كُتيب مطالب المرأة المصرية

وهو كُتيب مشترك مع اللجنة المركزية لنساء الوفد عام ١٩٢٤ حول مطالب المرأة المصرية والمطالب لا تعبر عن احتياجات نسوية فقط وإنما هى مطالب المرأة المصرية حول الشأن العام وهو مُقسم إلى قسم للمطالب السياسية، وآخر للمطالب الاجتماعية وثالث خُصص للمطالب النسوية، والرابع حول التعديل الدستورى. (٦٧)

مجلد المرأة العربية وقضية فلسطين وهو توثيق لمخرجات مؤتمر نساء الشرق، وقد صدر عام ١٩٣٨ وخُصص ريعه لضحايا فلسطين. (٦٨)

وثائق الاتحاد الوثائق التأسيسية

القانون الأساسى للاتحاد.

برنامج الاتحاد النسائى المصرى.

الوثائق الإدارية والمالية :

وهى الوثائق الإدارية الناتجة عن نشاط الاتحاد مثل محاضر الاجتماعات السنوية، التقارير السنوية للاتحاد،التقارير المالية والوثائق الصادرة عن دار المرأة (المشغل)، وكذلك بيان بعوائد الأسواق الخيرية.

أوراق المؤتمرات والندوات

وهى الوثائق الناتجة عن نشاط المؤتمرات والندوات والمحاضرات التى عقدها الاتحاد أو شارك بها مثل أوراق وتوصيات تقارير المؤتمرات الدولية، وكلمات عضوات الاتحاد بالمؤتمرات الدولية والإقليمية وتقارير الندوات والمحاضرات.

الوثائق المرئية والمسموعة

مثل صور فوتوجرافية لأنشطة واحتفالات الاتحاد،الأشكال الهندسية لمقر الاتحاد.

خطب ومحاضرات رئيسة الاتحاد بالإذاعة المصرية.

الخطابات والمطالب

الخطابات الموجهة من رئيسة الاتحاد إلى المسئولين بالحكومة المصرية والبرلمانيين / ات حول مطالب الاتحاد.

كلمات رئيسة وعضوات الاتحاد بالمحافل الدولية.

البيانات والعرائض المقدمة من الاتحاد.

المراسلات المحلية والدولية الواردة إلى الاتحاد.

الثلاثينات والأربعينات

اتسم العقدان الثالث والرابع من القرن العشرين بتنوع الأنشطة والمبادرات النسائية وتعدد التوجهات فى ذلك المجال تناغماً مع التوجهات الليبرالية والإسلامية واليسارية بتلك الحقبة.

كما شهدت الأربعينات نضالاً للطبقة الوسطى والعاملة وكذلك نضالاً طلابياً، وكان لتلك النضالات أثر عميق فى تطور الوعى النسوى، والمطالبة بحقوق القائمين / ات عليها والكفاح ضد الاحتلال البريطانى.

وقد تطور فى تلك الحقبة العمل النسوى تطوراً ملحوظاً ليطرح برامج نسوية جذرية كالمطالبة بالمساواة الكاملة أمام القانون، والتمثيل السياسى للنساء. (٦٩)

ويمكن أن نتعرف على ملامح المنظمات النسائية من خلال التعرض لعدد من المنظمات التى تأسست بتلك الحقبة.

جمعية النساء المسلمات

أسست زينب الغزالى جمعية النساء المسلمات فى ١٩٣٧ وهى فى الثامنة عشرة من العمر، ومثّلت زينب الإطار الدينى لتحرير المرأة، وخلافاً للاتحاد النسائى الذى عمل فى إطار ليبرالى على قضية المرأة، وترى زينب *أنه من الخطأ الحديث عن تحرير المرأة فى مجتمع إسلامى حيث إن كل الحريات والحقوق موجودة فى الإسلام، وأن أهمية النساء تنبع من دورهن فى تربية رجال البلد فى المستقبل.*

وقد تبنت الجمعية الحلقات الدراسية وجلسات الوعظ والإرشاد للنساء، وأقامت دارا للأيتام، وعملت على توفير نطاق واسع من الخدمات من مساعدات للعائلات الفقيرة وتوفير فرص للحج، كما قدمت مساعدات فى تسوية الخلافات الأسرية. (٧٠)

وفى مقارنة بين جمعية النساء المسلمات فى التشابه والتناقض مع الجمعيات والجماعات الإسلامية، عقدها مركز دراسات المرأة الجديدة فى بحث حول المرأة فى المنظمات الأهلية أوضحت أنه رغم كونها جمعية وثيقة الصلة بالإخوان المسلمين إلا أنها حافظت على استقلاليتها فى حين ذابت منظمات نسائية شبيهة فى المنظمات اللصيقة بها مثل حزب العفاف اللطيف، فى حين أنها مارست دور الحكومة فى توفير الرعاية الاجتماعية كتوجه مماثل لجماعة الإخوان المسلمين. وفى نفس الإطار يجد المركز تشابهاً بين زينب الغزالى وهدى شعراوى حيث تبرعت كلٌّ منهما من مالها الخاص للحفاظ على استمرارية منظمته، ووجدتا فى الصلات الخارجية فرصة لتكوين شبكة خارجية قوية كمصدر قوة لقضيته. (٧١)

الحزب النسائى المصرى

فى عام ١٩٤٢ تم تأسيس الحزب النسائى المصرى برئاسة فاطمة راشد، وقد تضمن برنامجه مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق الاجتماعية والسياسية،

وتوسيع فرص العمل أمام الفتيات فى الوظائف العامة، ومنع تعدد الزوجات وتقييد حق الطلاق. (٧٢)

وقد شكل الحزب الهيئة النسائية الخالصة إلى جانب الاتحاد النسائى، ونادى بمطالب تخص النساء من كل الطبقات كحقوق العاملات فى التمتع بحقوق مساوية لحقوق العمال متضمناً المشاركة فى النقابات، والحق فى الحصول على إجازات أمومة مدفوعة الأجر وإنشاء حضانات للأطفال، كما طالب بتعديل قانون الأحوال الشخصية وقد عمل الحزب النسائى جاهداً على تنفيذ برنامجه، إلا أنه لم يحقق أهدافه واتهمت مؤسسته بالإلحاد. (٧٣)

اتحاد بنت النيل:

أسست درية شفيق عام ١٩٤٩ اتحاد بنت النيل الذى حدد أهدافه فى السعى لتقرير حقوق المرأة الدستورية والنيابية لتمكينها من الدفاع عن التشريع الذى يكفل هذه الحقوق، ولتقديم الخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية بين الأسر المصرية الفقيرة والمحرومة، ونشر الصناعات الصغيرة بين الأسر الفقيرة لزيادة دخلها، والدعوة عن طريق المجلات والصحف والمحاضرات والإذاعة إلى العناية بشئون الأسرة وعلى الأخص الأمومة والطفولة واتخاذ جميع الوسائل التى تحقق حمايتها وعونها. (٧٤)

وتصف درية شفيق الاتحاد بقولها: *" لقد تمخضت الأحداث عن ميلاد بنت النيل لتؤلف . لأول مرة . حركة نسائية لا تقتصر على سيدات كبار الملاك وفتياتهم بل تشمل نساء مصر من جميع الطبقات.. حركة تجمع بين خريجة الجامعة والمعلمة الإلزامية بين الطبيبة والمحامية والمهندسة وبين العاملة فى المصنع والمزارعة فى الحقل.. ربات البيوت الكبيرة ولابسات الملاية اللف" .* (٧٥)

وبالفعل وجهت أنشطة الاتحاد لنساء القاهرة من مختلف الطبقات فبافتتاح كافيتريا تم توفير وجبات ساخنة لنساء الطبقة العاملة، ووفر مكتب تشغيل الدار فرص عمل لخريجات الجامعات، ونواديا نسائيا رعى المناسبات الثقافية وشجع

التمثيل المسرحى، ونظم محاضرات لرفع وعى النساء بحقوقهن السياسية والاجتماعية، كما أنشأ الاتحاد مدرسة فى بولاق لمحو أمية النساء. (٧٦)

وقد ساهم الاتحاد برئاسة درية شفيق بدور بارز فى الحياة العامة، ونيل النساء حقوقهن السياسية، فقد نظمت درية شفيق مسيرة إلى البرلمان شاركت فيها أكثر من ١٥٠٠ امرأة من مختلف التيارات، كما نظمت اعتصاماً وإضراباً عن الطعام عام ١٩٥٤ عندما أعلن عن انتخاب لجنة لبحث مشروع دستور جديد، وأنه سوف يتم انتخاب الجمعية التأسيسية وفقاً لقانون الانتخاب السارى، والذى يجعل الترشيح والانتخاب حكرا على الرجال وحدهم.

ولم تقم درية بالاعتصام فى إطار نشاط الاتحاد: *" لقد اخترت الاعتصام فى نقابة الصحفيين لأسباب واعتبارات شتى، فأنا من ناحية عضو فى النقابة، وأنا من ناحية أخرى أضع نفسى خلال صيامى واعتصامى تحت رقابة الرأى العام كله ممثلا فى صحافته، وأنا من ناحية أخرى لا أريد لإضرابى واعتصامى أن يكون دعاية لاتحاد بنت النيل فى الوقت الذى أقدم فيه على تضحيتى هذه باسم نساء مصر ولحساب قضيتهن جميعاً، ومن هنا فإننى أفضل الاعتصام فى مكان قومى عام لتتسم حركتى بهذه الصفة نفسها ولا تبقى محدودة بإطار اتحاد بنت النيل دون سائر الهيئات النسائية الأخرى" .* (٧٧)

كما ساهم الاتحاد فى النضال الوطنى عندما قام بمحاصرة "بنك باركليز" الإنجليزى ومنع التعامل معه لمدة ٢٤ ساعة تعبيراً عن المقاطعة الاقتصادية لبريطانيا. (٧٨)

المرحلة الناصرية :

مثَّلت ثورة يوليو نقطة تحول فى مسار عمل المنظمات النسوية ونضالها، فقد شهدت بداية الخمسينات كثافة فى نشاطات تلك المنظمات لحصول النساء على حقوقهن خاصة السياسية وذلك فى الفترة التى أُعلن فيها عن إصدار دستور جديد والذى تطلب عملا جماعيا مكثفا لضمان حقوق النساء السياسية

والنيابية فى ظل الدستور.

فقد شهدت السنوات الأولى من حكومة الثورة نشاطاً من المنظمات النسوية، حيث دعا الاتحاد النسائى المصرى إلى اجتماع لكل المجموعات النسائية لكى يتناولن قضايا واحتياجات النساء ومنها قوانين لحماية مصالحهن الأسرية وتلك الخاصة بالعمل(٧٩)، كما شهدت تلك الفترة وتحديدا فى ١٩٥٤ تزعم درية شفيق اعتصاماً وإضراباً عن الطعام. سبقت الإشارة إليه. وتم تنظيم اعتصام مشابه فى الإسكندرية(٨٠)، وقد مثلت تلك التحركات مؤشراً لقوة تلك التحركات الجماعية وإيذاناً باستمرارية عملها.

ولم يتوافق هذا مع سياسات الدولة فى تلك الحقبة التى تمثلت توجهاتها السياسية فى المركزية المطلقة حيث ألغت الأحزاب السياسية، واعتمدت نظام التنظيم السياسى الواحد الذى بدأ بهيئة التحرير ثم الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى، والذى سيطرت عليه الدولة، مع عدم السماح بظهور حركات اجتماعية مستقلة وربطت المشاركة السياسية بالمشاركة بذلك التنظيم السياسى الواحد. (٨١)

ورغم تجاوب الدولة لمطالب المنظمات النسوية بتأكيد الحقوق السياسية للنساء بمنحها الحق فى الاقتراع دستورياً وذلك بصدور دستور ١٩٥٦ الذى يعد الدستور الأول الذى منح النساء حقوقهن السياسية إلا أنه اتخذ عددا من الإجراءات التى من شأنها القضاء على تلك المنظمات وتضييق الفرص أمام عضواتها فى التأثير على صناعة القرار الخاص بقضايا المرأة.

حيث أغلقت حكومة الثورة مكاتب الاتحاد النسائى، واتحاد بنت النيل ١٩٥٣ بدعوى أنها أحزاب سياسية، ثم قامت بحلهما عام ١٩٥٤ وحل محلهما التنظيم النسائى بالاتحاد القومى ثم التنظيم النسائى بالاتحاد الاشتراكي. (٨٢)

كما قامت الدولة بتضييق الخناق على الناشطات بإفشال محاولتهن لتسجيل جمعيات جديدة يمارسن بها دورهن النسوى، ففى عام ١٩٥٨ حينما

سجلت جمعية ضمت ناشطات من الحركة النسائية مثل سيزا نبراوى، إنجى أفلاطون، حظرت الدولة نشاط الجمعية لأسباب أمنية،[٨٣] وخلال تلك الحقبة تم تضييق أكبر على القطاع الأهلى خاصة مع إصدار قانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ الذى أعطى لوزارة الشئون الاجتماعية حقوقاً رقابية على الجمعيات فى التشكيل وإعطاء التراخيص وحقوقا رقابية أخرى تصل لدرجة الحل[٨٤]، وأدى ذلك إلى ارتداد دور الجمعيات النسوية إلى مستوى الجمعيات الخيرية تراجعاً عن المكانة التى وصلت إليها فى الحقب السابقة، كما تراجعت نسبة مشاركة النساء بالجمعيات حيث بلغت نسبة الجمعيات النسائية فى القاهرة سنة ١٩٦٨ (٤,١%) من مجموع الجمعيات، وبلغت نسبة الأعضاء الذكور ٩١% من مجموع أعضاء تلك الجمعيات النسائية.

وتمثلت أنشطة تلك الجمعيات النسائية فى مجال رعاية الأمومة والطفولة، وتقديم خدمات ثقافية وعلمية ودينية، ورعاية فئات خاصة.. وقد تشكل من تلك الجمعيات اتحاد الهيئات النسوية سنة ١٩٥٧ والذى عُنى بمشاكل الأسرة، ولجنة المرأة فى الاتحاد الإقليمى للجمعيات بالقاهرة. [٨٥]

كما أوضحت المذكرة التوضيحية للقانون ٣٢ أن الهدف منه هو توجيه الجهود فى المجال الاجتماعى بحيث تصبح جزءا من خطة التنمية الشاملة التى تشرف عليها وتوجهها الدولة، أى تحويل الجمعيات الأهلية لأجهزة تابعة للدولة[٨٦] ومن ثم نجد أن الدولة أسندت بعض مشروعاتها إلى جمعيات أهلية كمنهج عمل للحكومة لمقابلة احتياجات الإناث فى المدن المصرية والريف والمناطق الصحراوية وذلك مثل الحضانات، ومشروعات الأسر المنتجة ومشروع الرائدات الريفيات.. فهذه المشروعات وإن بدت مشروعات لجمعيات أهلية إلا أنها أتت بمبادرات من الدولة، هذا فضلا عن جمعيات تنمية المجتمع التى انتشرت بمختلف المحافظات المصرية. [٨٧]

السبعينات والثمانينات :

شهدت السبعينات عدد من المتغيرات التى كان لها بالغ التأثير على

العمل النسائى، رغم أن تلك الفترة لم تشهد نشاطاً لعمل المنظمات المستقلة المدافعة عن حقوق النساء. فقد كان التغيير الدستورى الحادث بعد تخلص الرئيس السادات من رموز الفترة الناصرية فيما أسماه بثورة التصحيح، الذى صدر عام ١٩٧١ بجعل الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع مما يعد تحولاً عن العلمانية التى سادت فى الدساتير السابقة، وهو ما امتد إلى حقوق المرأة حيث نص الدستور على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية، كما نص على وجوب عدم تعارض أدوار المرأة مع الأدوار التى رسمتها الشريعة الإسلامية[٨٨]. وتظهر خطورة تلك النصوص الدستورية فى تدخل الهيئات الدينية وأصحاب التوجهات الدينية فى كل شأن من شئون وحقوق النساء وإظهار تعارض – غير حقيقى – بين الشريعة وحقوق النساء.

أدت سياسات الانفتاح الاقتصادى التى اتبعها السادات إلى طرد العمالة فارتفعت معدلات البطالة ولم تعد هناك حاجة إلى عمل النساء، مما أسفر عن ظهور الأيديولوجيات التى تبرر إبعاد المرأة عن سوق العمل وذلك بتمجيد دورها التقليدى داخل البيت والدعوة إلى عودتها إليه بالاستناد إلى مبررات دينية شجعها تنامى التيارات الدينية المحافظة[٨٩]

كما عملت هجرة العمالة إلى دول الخليج فى تلك الفترة إلى ظهور عدد من الأفكار السلفية فى المجتمع، التى أكد عليها بعض رجال الدين.

وقد تعاون نظام السادات مع الإسلاميين مستخدماً لغة الدين لكسب المساندة والشرعية، وكذلك لاتخاذ موقف من اليساريين والناصريين. [٩٠]

شهدت بداية السبعينات صعوداً فى الحركة الطلابية التى كانت أقوى عناصرها من التيارات اليسارية المختلفة، فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ والمطالبة

بمحاكمة المسئولين عنها والكشف عن الفساد بالدولة هى بواعث نشاط الحركة الطلابية التى عرفت فى الأدبيات بحركة السبعينات، التى انخرطت فى عمل طلابى حول قضايا إصلاح وطنية إلا أنها لم تتعرض لقضايا المرأة رغم وجود العديد من النساء بصفوف الحركة[٩١]، وقد شكلت الناشطات بتلك الحركة أحد الروافد الرئيسة للمنظمات النسوية فى العقدين التاليين.

ويمكن أن تعتبر بدايات الجهود لتشكيل المنظمات النسائية غير الحكومية المستقلة عام ١٩٧٧ من خلال تجمع مجموعات غير رسمية من النساء، فى صورة حلقات لمناقشة قضايا النساء، وأعقب ذلك تشكل لجان نسائية بالنقابات بدأت بنقابة الصحفيين عام ١٩٧٩، والأحزاب السياسية مثل الاتحاد النسائى التقدمى ١٩٨٣، ولجنة أوضاع المرأة العربية فى اتحاد المحامين العرب ١٩٨٤ والتى كان ينظر لها باعتبارها الامتداد الطبيعى لاهتمام الاتحاد بمناقشة حقوق الإنسان، ولأن تلك اللجان كانت إضافة إلى الجمعيات والأحزاب السياسية الموجودة بالفعل، فقد استنهضت النقاش حول قضايا واهتمامات النساء دون أن تحتاج إلى إذن رسمى من الدولة. [٩٢]

وشهدت الثمانينات بداية تشكل بعض المجموعات ذات التوجه النسوى، ومنها منظمة تضامن المرأة العربية التى تأسست عام ١٩٨٢ عقب المؤتمر العالمى لعقد الأمم المتحدة للمرأة بكوبنهاجن، والتى قادتها نوال السعداوى، واستطاعت أن تستقطب حولها مجموعة من النساء المؤمنات بالطرح النسوى لقضايا المرأة. [٩٣]

أصدرت الجمعية مجلة نسويه بعنوان (نون) وتضمنت أنشطة الجمعية عقد الندوات والمؤتمرات سواء على المستوى المحلى أو الدولى، كما أقامت دار نشر لإبداع النساء، وأقامت حفلات موسيقية غنائية تقدم تراث الموسيقى العربية وتشجع المواهب الجديدة، كما أقامت مشروعات تنموية فى إحدى قرى الريف المصرى لتحسين دخل المرأة الريفية وزيادة وعيها،واهتمت بالتنسيق مع

الجمعيات النسائية ولجان المرأة فى الأحزاب لتقديم قانون جديد للأحوال الشخصية. (٩٤)

إلا أن منظمة تضامن المرأة العربية تعرضت للحل بعد صدور قرار من المحكمة بالإغلاق وتسليم المقر إلى منظمة إسلامية، بعد أن وجهت لها اتهامات رسمية اتخذت شكل المساءلة فى أمور مالية(٩٥)، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المساءلة أتت عقب الدور المحورى للمنظمة فى مناهضة حرب الخليج حيث سعت دولياً لإقامة محكمة دولية لمحاكمة المشتركين فى الحرب.

كما ساندت نوال السعداوى جماعة أخرى من الناشطات فى كفاحهن، فقد تأسست جماعة بنت الأرض فى المنصورة فى الدلتا المصرية، وتكونت من عدد من السيدات الشابات اللائى شاركن فى مظاهرات ضد الغزو الإسرائيلى للبنان عام١٩٨٢(٩٦)، وكان لها نشرة هامة بعنوان "بنت الأرض".

وقد كان للناشطات فى الحركة الطلابية فى السبعينات دور هام فى تشكيل المنظمات النسائية فى الثمانينات حيث كانوا أساس تكوين عدد من المجموعات النسائية التى اتخذت شكل مراكز بحثية مثل مركز دراسات المرأة الجديدة، ومركز دراسات المرأة.

من التسعينات نهاية القرن العشرين :

تضافرت العديد من المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية التى عظمت من دور المنظمات غير الحكومية بشكل عام، ومنها المنظمات النسوية، فعلى المستوى العالمى لعبت العولمة الرأسمالية دوراً رئيسياً فى تغيير الخريطة الاقتصادية والاجتماعية العالمية حيث ارتبطت على المستوى الاقتصادى بسياسات الليبرالية الجديدة وحرية الأسواق ونقل الملكية العامة للثروة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتحرير التجارة وإطلاق حرية انتقال رأس المال والسلع، وإضعاف السيادة الوطنية للدول القومية وانسحاب الدولة من

ميدان الخدمات الاجتماعية التى تحولت بدورها إلى سلع تُباع وتشترى فى الأسواق مثل الصحة والتعليم والإسكان والمواصلات والنقل ووقف أى تحكم فى سعر العملة الوطنية وتخفيضها وتعويمها لتفقد قيمتها تدريجياً أمام العُملات القوية للبلدان الرأسمالية العملاقة وخاصة الدولار الأمريكى الذى ارتبطت به عُملات معظم الدول الفقيرة، أى تحويل الأمم إلى أسواق والشعوب إلى زبائن(٩٧) وتعمل تلك السياسات الليبرالية المرتبطة بالعولمة وآلياتها على إنجاز عمليتين متناقضتين فى وقت واحد هما الاستبعاد أو الإقصاء من ناحية، والإدماج من ناحية أخرى، يترتب على ذلك وجود متضررين ومستفيدين وتتمثل عملية الإقصاء فى سرعة تزايد عدد الأفراد والفئات الاجتماعية التى يتم تهميشها واستبعادها من دوائر الإنتاج والدخل، أما الإدماج فتتمثل فى إدماج نسبة صغيرة من النخبة الاقتصادية فى كل مجتمع فى عمليات الإنتاج وتراكم رأس المال فى إطار السوق العالمية، ويؤدى ذلك إلى عملية استقطاب اجتماعى يتكون أحد أقطابها من الأقلية الغنية التى تزداد ثراء، والآخر من غالبية فقيرة تزداد فقراً كل يوم، وفى هذا الإطار تتآكل الطبقة الوسطى التى يقود مثقفوها عادة فكريا وسياسيا، عملية التغيير الاجتماعى(٩٨)، وقد رعى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية هذه السياسات التى جرى فرضها على البلدان شمالا وجنوبا وشرقا وغربا بدرجات متفاوتة.

فالعولمة هى نظام يسعى إلى ابتلاع الطبيعة والبشر وهضمهم وتمثلهم وإخراجهم سلعاً(٩٩) وذلك فى ظل ثورتى المواصلات والاتصالات، وفى ظل هذا النظام تلعب المرأة دور السلعة كما تساق فى وسائل الإعلام المختلفة وأيضا تستهدف أن تكون متسوقة، إذ إنها المستهدفة من عملية التسوق.

وفى ظل تلك العولمة ظهرت العولمة الاشتراكية التى تسعى من خلالها الحركات والقوى الاجتماعية التى تضم النساء والفلاحين والشباب والمدافعين عن البيئة، وحركة السلام ونزع الألغام، ودعاة المحكمة الجنائية الدولية جنباً

إلى جنب مع النقابات والأحزاب التقدمية ومنظمات المجتمع المدنى كافة. (١٠٠)

وبذلك مثلت العولمة الرأسمالية بآلياتها تحديا أمام الشعوب وخاصة الفقراء والمهمشين وتحديا مضاعفا أمام النساء، كما مثلت العولمة الشعبية مجالاً للنضال العالمى أمام القوى الإمبريالية ومجالا للعمل المشترك فى إطار ما يطلق عليه المجتمع المدنى العالمى، وهو ذلك القطاع من المجتمع الذى يتسم بالفعل الإرادى الحر الطوعى، وهو منظم يعمل بالإذعان لقواعد مؤسسية حدث تراضٍ حولها، وهو أيضاً يتبنى ثقافة مدنية تحترم الخلاف والاختلاف والتنوع وتحترم الحقوق الأساسية للإنسان، وهو ذلك القطاع من المؤسسات المدنية القومية التى يتجاوز نشاطها وعملها الحدود السياسية أو الجغرافية، ويتوجه نحو التضامن والتشابك مع مؤسسات مدنية أخرى خارج الحدود، ليدافع عن قضايا لها سمة عالمية، أو يدافع عن مصالح فئات مهمشة أو مصالحهالخاصة (الاتحادات العمالية والجماعات المهنية الدولية) منطلقاً من مبادئ وآليات تتوافق حولها كل الأطراف الدولية. (١٠١)

وفى هذا الإطار أخذت الحركات العالمية المناهضة للعولمة فى الظهور ومنها المنتدى الاقتصادى الاجتماعى العالمى، والمسيرة الدولية للنساء للقضاء على الفقر والعنف ضد المرأة والتى تشهد مشاركة عدد كبير من منظمات المجتمع المدنى المصرية والعربية.

وعلى المستوى العالمى أيضاً عقدت منظمة الأمم المتحدة منذ السبعينات أربعة مؤتمرات عالمية كان أولها المؤتمر العالمى للسنة الدولية للمرأة والذى انعقد فى مدينة مكسيكو عام ١٩٧٥ وأعلنت فيه الفترة ١٩٧٦ . ١٩٨٥ كعقد للأمم المتحدة للمرأة والذى تناول موضوعات المساواة والتنمية والسلم واعتمد خطة العمل الدولية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة ١٩٧٥، والثانى هو المؤتمر العالمى لعقد الأمم المتحدة للمرأة، كما انعقد فى كوبنهاجن عام ١٩٨٠ لاستعراض التقدم المحرز فى تنفيذ أهداف العقد بعد انقضاء النصف الأول

منـه، واعتمـد خلالـه برنـامج عمـل للنصـف الثـانى مـن العقـد، وانعقـد المـؤتمر الثالـث وهـو المـؤتمر العـالمى لاسـتعراض وتقيـيم منجـزات عقـد الأمـم المتحـدة للمـرأة، المسـاواة والتنميـة والسـلم فـى نيروبـى ١٩٨٥، والمـؤتمر العـالمى الرابـع المعنى بالمرأة فى بكين ١٩٩٥ وجرى خلاله استعراض وتقييم خطط النهوض بالمرأة[١٠٢]، وقد اختتم المؤتمر بمنهاج عمل عالمى حول قضايا المرأة " منهاج عمل بكين " تضمن اثنى عشر مجالا حاسماً لقضايا المرأة، غير أن المؤتمر العـالمى الـذى أثر بشـدة علـى وضـع المنظمـات غيـر الحكوميـة المصـرية هـو المؤتمر الدولى للسكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤.

كمـا صـدرت علـى المسـتوى العـالمى مجموعـة مـن الوثـائق الدوليـة مثـل الاتفاقيـة الدوليـة للقضـاء علـى جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة، والتـى تعـد الاتفاقيـة وثيقـة عالميـة هامـة تمثـل أهـم إنجـازات العقـد العـالمى للمـرأة إذ جمعـت فـى وثيقـة شـاملة كـل حقـوق المـرأة التـى مـرت عبـر رحلـة دوليـة طويلـة منـذ الإعـلان العـالمى للقضـاء علـى التمييـز ضـد المـرأة ١٩٦٧ وصـولا إلـى بلـورة الاتفاقية ذاتها وإعلانها ١٩٧٩، وبذلك تعتبر الاتفاقية بلورة عالمية متكاملة لما هو قـانونى بالكامـل ولمعنـى المسـاواة التـى يسـتحيل تحقيقهـا إلا بصـورة شـاملة لكل الجوانب. [١٠٣]

وقد صدقت الحكومة المصرية على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة عـام ١٩٨١ متحفظـة علـى أربعـة بنـود جوهريـة بالاتفاقية، ولأن الاتفاقية هى اتفاقية ملزمة للدول الموقعة عليها باتخاذ تدابير من شأنها القضاء على التمييز ضد المرأة فى بلدها ويعفى تحفظ الدول على بعض البنود التزامها من اتخاذ تلك التدابير عن تلك المادة.

يـأتى تحفـظ الحكومـة المصـرية علـى البنـد الثـانى وهـو البنـد المتعلـق بالمسـاواة الكاملـة فـى التشـريعات وبـتحفظ الحكومـة المصـرية علـى هـذه المـادة سمح لها بعدم اتخاذ أى خطوة للأمام على طريق إدماج مبدأ المساواة بين

الرجل والمرأة فى القوانين والتشريعات، فبالرغم من اتخاذ الدولة عددا من التشريعات تجاه تحسين وضع النساء تشريعاً إلا أنها لا تتوافق مع مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. (١٠٤)

كما تحفظت الحكومة المصرية على البند الخاص بالحقوق الأسرية والذى مثّل نضالا للحركة النسائية لإصدار قانون أسرة مستنير لم يتحقق رغم تلك النضالات النسوية من بداية القرن العشرين حتى الآن.

وتحفظت على الحق فى الجنسية ثم رفعت التحفظ عام ٢٠١٠، وهو مجال لم تتحقق به المساواة رغم صدور قانون ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ المعدل بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية. (١٠٥)

كما مثّل التمويل الذى تقدمه الحكومات والمنظمات المانحة لحكومات العالم الثالث ومنظماته المدنية لتمويل برامج المنظمات النسائية وتمكينها من التواصل والمشاركة بالفاعليات الدولية والإقليمية وتنظيمها فرصة على المستوى العالمى، إلا أن التمويل الخارجى هو مصدر التشكك الدائم أمام منظمات المجتمع المدنى كأداة للاختراق الخارجى كوسيلة يستغلها الغرب لتحقيق أهداف سياسية فى مصر، إلا أن مصر ومعظم الدول العربية بل والغالبية العظمى من دول الجنوب تسيّر أمورها الداخلية بتمويل خارجى تتلقاه الحكومات، وهذا التمويل الحكومى أشد أثراً وأكثر اتساعاً فى عملية الاختراق . إذا صحت هذه المقولة . ولكن يجب أن تتعامل المنظمات غير الحكومية بحذر مع هذه القضية حيث إن وجود مصادر مشبوهة للتمويل الأجنبى هو أمر لا شك فيه(١٠٦)، وقد اقترحت ورشة عمل حول قانون العمل الأهلى تشكيل لجنة بشكل ديمقراطى من المنظمات الأهلية لبحث قضايا التمويل يكون لقراراتها صفة الإلزامية. (١٠٧)

وعلى المستوى الإقليمى استفادت المنظمات النسوية من ثورة الاتصالات والمواصلات وكذلك فرص التمويل فى نسج علاقات قوية مع المجموعات العربية المماثلة، الأمر الذى نتج عنه عدد من الشبكات النسوية العربية، مثل

شبكة رؤى، ومجموعة عايشه، والحملات العربية الإقليمية حول حقوق النساء مثل الحملة الإقليمية حول حق النساء فى الجنسية، والحملة العربية لرفع التحفظات عن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١٠٨]، فضلا عن المراكز البحثية العربية مثل مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، ومركز سيدات الأعمال العرب. [١٠٩]

وعلى الصعيد الحكومى العربى والإقليمى تم عقد عدد من المؤتمرات العربية مثل المؤتمرات التحضيرية لمؤتمر بكين، والمؤتمرات الإقليمية التى عقدت بعد خمس سنوات لمتابعة تنفيذ مقررات (بكين + ٥) والمؤتمرات التى عقدت لمراجعة ما تم تنفيذه من منهاج عمل بكين بمناسبة مرور عشر سنوات على إصداره (بكين + ١٠) وكان لعقد تلك المؤتمرات أثر بالغ فى توجه المنظمات النسائية فى العالم العربى وحثّ الحكومات العربية على تنفيذ منهاج العمل والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١١٠]، وأُنشئ عدد من الكيانات المؤسسية العربية حيث أنشئت منظمة المرأة العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية، وأُنشئت لجنة المرأة كهيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربى آسيا (الإسكوا). [١١١]

أما المستوى المحلى فقد سببت السياسات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة ارتفاع معدلات السكان تحت خط الفقر وزيادة حدة الاستقطاب الطبقى بالمجتمع المصرى، وانضمت إلى طابور الفقراء فئات جديدة مثل موظفى الحكومة والخريجين والعاطلين عن العمل، وقد بلغ السكان تحت خط الفقر حوالى ٣٦% فى الأماكن الحضرية و٥ر٥٤% فى الأماكن الريفية، وانعكست هذه الظروف على النساء بدرجة أكبر بحكم تدنى وضعيتهن عن وضعية الرجال بشكل عام، وبسبب التوجه إلى التضحية بمصالحهن لحل مشاكل المجتمع الأخرى. [١١٢]

وقد وفر التمويل الخارجى الفرصة للمجموعات النسائية للمشاركة فى المؤتمرات والفاعليات الدولية سواء التى تعقدها الأمم المتحدة أو تلك التى

تعقدها المؤسسات العالمية والدولية، مما أتاح الفرصة للناشطات النسويات مواصلة الإنتاج الفكرى حول الفكر النسوى والقضايا المرتبطة بالمرأة.

وقد ساهمت المشاركة النسائية بالمؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية بالمرأة فى دفع المنظمات النسائية إلى العمل المشترك وحثها على التشبيك والتحالف واللجوء إلى البحث العلمى والإنتاج الفكرى لدعم مطالبها وتطوير أوضاعها وللإعداد الجيد لتلك المؤتمرات. (١١٣)

وقد استطاعت المنظمات النسوية من خلال الاضطلاع ودراسة الوثائق الدولية المعنية بحقوق المرأة وعلى رأسها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمشاركة بالمؤتمرات الدولية ممارسة دور ضاغط على الحكومة المصرية للحصول على عدد من المكتسبات الخاصة بالنساء على المستوى التشريعى – وإن لم يحدث تقدم تجاه المساواة التامة بين الجنسين فى القوانين المصرية– وذلك من خلال تكوين الائتلافات والشبكات المعنية بحقوق النساء التى امتدت عضويتها لنطاق جغرافى واسع بالمحافظات المصرية.

ومن تلك الشبكات ائتلاف المنظمات غير الحكومية المعنية بتطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والذى يمتد نطاقه الجغرافى لتسع عشرة محافظة مصرية. وقدم الائتلاف تقريرين حول تطبيق الاتفاقية على المستوى المصرى عام ٢٠٠١ وعام ٢٠١٠ أمام لجنة الاتفاقية بالأمم المتحدة،حيث تلتزم الحكومة المصرية بموجب تصديقها على الاتفاقية بتقديم تقارير دورية عن التدابير التى اتخذتها للقضاء على التمييز ضد المرأة للجنة الاتفاقية بالأمم المتحدة، وترحب اللجنة بتلقى تقارير من المجتمع المدنى عن تطبيق الاتفاقية على المستويات الوطنية فيما يسمى بتقرير الظل. (١١٤)

ومن العوامل التى أثرت بقوة على المنظمات النسوية، توجه عدد من الناشطات السياسيات لإنشاء جمعيات أهلية إما فى صورة جمعيات وفقاً للقانون

٣٢ لعام ١٩٦٤ – والذى تم تغييره بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٩٩ ثم القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ – مع ابتداع أشكال تنظيمية رسمية أخرى مثل الشركات المدنية التى لا تهدف للربح أو مراكز بحثية[١١٥]، وقد قامت أغلبية تلك المنظمات بتوفيق أوضاعها كجمعيات ومؤسسات مسجلة بوزارة التضامن الاجتماعى وفقاً للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

وقد شاركت المنظمات النسائية بقوة فى تطوير قوانين الجمعيات وحق الجمعيات فى التنظيم حيث تقود إحدى المنظمات النسوية حاليا حملة حول حق المنظمات الأهلية فى حرية التنظيم[١١٦] وهى مؤسسة المرأة الجديدة، وتقسم شهيدة الباز المنظمات غير الحكومية إلى منظمات وظيفية وأخرى بنيوية.

وتركز المنظمات الوظيفية على وظيفة منظمات المجتمع المدنى فى تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين وإشباع الاحتياجات الخدمية لفئات اجتماعية معينة أو للمجتمع بشكل عام، وتعرف هذه الوظيفة بالرعائية الخدمية، وفى هذا الإطار لا تهدف هذه المنظمات عادة إلى إحداث تغيير جذرى فى نظام المجتمع بل إن معظمها يعمل فى إطار محافظ يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم، كما أنها بطبيعتها الرعائية الخدمية لا تسهم فى تعزيز مشاركة المواطنين.

أما المنظمات البنيوية فهى تركز على دور منظمات المجتمع المدنى فى المساهمة فى عملية التحول الاجتماعى والسياسى للمجتمع باعتبارها أحد الفاعلين الرئيسيين فى البناء الاجتماعى، وتتجاوز المنظمات بهذا المعنى دورها الرعائى الخدمى إلى الدور التنموى بمعنى تعزيز القدرات والدفاع عن الحقوق، وتمكين الجماعات المستهدفة وهى تهدف بذلك إلى تغيير الواقع هيكلياً وخلق المواطن القادر على إحداث التغيير، مما يعنى أن دور هذه المنظمات هو دور تعبوى حيث تعمل على خلق عقلية قادرة على توجيه النقد لما يحدث فى

المجتمع وعلى ابتداع أشكال التغيير والتقدم[١١٧].

أما عن توجه المنظمات النسائية من حيث دورها الوظيفى والبنيوى فيمكن تقسيمها إلى :

منظمات نسائية رعائية : وهى منظمات بالمعنى الوظيفى حيث إنها تعمل على إشباع الحاجات العملية للنساء[١١٨] وهى تعتبر امتداداً للجمعيات الخيرية النسائية،وتتبنى نظرة تقليدية لدور المرأة، مما ينعكس على الأنشطة والخدمات التى تقدمها والمرتبطة بالتقسيم التقليدى للعمل على أساس النوع مثل تعليم الخياطة، التطريز والتدبير المنزلى، والتوعية بأهمية تنظيم الأسرة. [١١٩]

منظمات نسائية حقوقية : وقد ظهرت معظم هذه التنظيمات فى الثمانينات عن طريق نساء مثقفات وشاركهم أحيانا رجال يؤمنون فكريا بالمساواة بين الجنسين، وقد شارك قطاع كبير من عضوية هذه المنظمات فى حركة الطلبة السياسية فى السبعينات، لذا فهى تحمل رؤية سياسية، وإن أتت بدرجات متفاوتة، مع اختلاف أولوياتها وهى تعتبر أن تحرر المرأة هو جزء من تحرر المجتمع وتربط بين ما هو نسائى وما هو سياسى وتتميز الناشطات فى هذه المنظمات بالوعى بشأن عدم تكافؤ العلاقات بين الجنسين فى المجتمع وبضرورة العمل على تغييرها لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل والقضاء على تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعى. [١٢٠]

الهوامش:

1- https://en.oxforddictionaries.com/definition/feminism (تمت زيارة الموقع الثلاثاء ١نوفمبر ٢٠١٦)

٢- رشا محمد حسن حسين،التحولات الاجتماعية وأنماط المهن النسائية المستحدثة (القاهرة:جامعة القاهرة،كلية الآداب، قسم اجتماع،٢٠١٠)(رسالة ماجستير)ص٢٥

3- http://www.myheplus.com/subjects/sociology/history-feminist-movement-britain (تمت زيارة الموقع ١ سبتمبر ٢٩١٨)

٤- هدى الصدة، أصوات بديلة... المرأة والعرق والوطن فى العالم الثالث (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة،٢٠٠٢) ص ١٠

5- https://www.britannica.com/topic/womens-movement تمت زيارة الموقع ١٢ سبتمبر ٢٠١٨

٦- سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية..دراسات ومعجم نقدى(القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، ٢٠٠٢) ص ٧٨.

٧- المرجع السابق ص ٤٩٩

٨- بسام حسن المسلمانى، مصطلحات نسوية (النسوية الالكترونية)متاح على الرابطhttp://www.lahaonline.com/articles/view/54561.htm

٩- ttps://ar.wikipedia.org/wiki/ ١الموجة_النسوية_الرابعةتمت زيارة الموقع ١٠ سبتمبر ٢٠١٨

١٠- كالأرشيفات النسوية بولايات الوليات المتحدة، والأرشيف النسوى الرقمى بالمانيا وغيرها من الأرشيفات النسوية فى مختلف الدول الغربية.

١١- إيناس محمد الشافعى، وثائق المنظمات غير الحكومية المصرية.دراسة تطبيقية على المنظمات النسائية،أطروحة لنيل درجة الماجستير(جامعة القاهرة:كلية الآداب–قسم المكتبات والوثائق والمعلومات،٢٠١١)ص٢٩–٣٠.

١٢- المرجع السابق ص ٣٢.

١٣- شهيدة الباز،الحركة النسائية فى مصر (نيويورك : منظمة الأمم المتحدة (٢٠٠٦) ص ٨.

١٤- آملى نفاع وآخرون، المرأة فى المنظمات الأهلية العربية(القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٩٩) ص ٣٠٧، ٣٠٧.

١٥- إجلال خليفة، الحركة النسائية الحديثة؛ قضية المرأة العربية على أرض مصر(القاهرة: مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٨) ص ٥٥ : ٧٢.

١٦- هدى الصدة، عماد أبوغازى، مسيرة المرأة المصرية علامات ومواقف ج (١) (القاهرة: المجلس القومى للمرأة، ٢٠٠١)ص ٥٣

١٧- آملى نفاع، مرجع سابق ص ٣٠٩.

١٨- شهيدة الباز، مرجع سابق ص ١٠.

١٩- وهى الجمعية التى تبنت الدعوة لتوقيع النساء فى الصحف بأسمائهن الحقيقية السابق الإشارة إليه.

٢٠- آملى نفاع، مرجع سابق ص ٣١١.

٢١- آملى نفاع، مرجع السابق ص ٣١١.

٢٢- شهيدة الباز، مرجع سابق ص ١٠.

٢٣- آملى نفاع، مرجع سابق ص ٣١٢.

٢٤- نادية عبد الوهاب وآمال عبد الهادى، الحركة النسائية العربية أبحاث ومداخلات من أربعة بلدان عربية(القاهرة : مركز دراسات المرأة الجديدة، ١٩٩٥) ١٣٥.

٢٥- هدى الصدة وعماد أبوغازى مرجع سابق ص ٨٣.

٢٦- يوضح القانون الأساسى لاتحاد أغراض الجمعية وعضويتها ونظام إدارتها، وهومن ملحقات الدراسة.

٢٧- هدى شعراوى، مذكرات رائدة المرأة العربية الحديثة هدى شعراوي(القاهرة : دار الهلال، كتاب الهلال، ١٩٨١) ص ٢٤٨ . ٢٥٠.

٢٨- هدى شعراوى، مرجع السابق ص٢٥٠.

٢٩- يوجد نص برنامج الاتحاد بملاحق الرسالة

٣٠- هدى شعراوى مرجع سابق ص ٣٤٧.

٣١- لطيفة محمد سالم، المرأة المصرية والتغيير الاجتماعى ١٩١٩ -١٩٤٥ (القاهرة: مكتبة الإسكندرية ٢٠٠٨) ص ١٨٤: ٢٤٣

٣٢- هدى شعراوى مرجع سابق ص ٣٣٢.
٣٣- تم إلحاق نص كتيب مطالب المرأة بملاحق الرسالة
٣٤- هدى شعراوى، مرجع السابق ص ٣٣٢.
٣٥- هدى شعراوى، مرجع السابق ص ٣٦٠ . ٣٦١.
٣٦- تم إلحاق نص العريضة بملاحق الدراسة.
٣٧- آملى نفاع مرجع سابق ص ٣١٥.
٣٨- لطيفة محمد سالم مرجع سابق ١٩٤٥ ص ١٨٦
٣٩- طيبة، مرجع سابق ص ٢٢
٤٠- آملى نفاع مرجع سابق ص ٣٢٤.
٤١- لطيفة محمد سالممرجع سابق١٩٤٥، ص ٢٣٢ . ٢٣٤.
٤٢- آملى نفاع وأخريات، مرجع سابق، ص ٣١٤
٤٣- آمال كامل بيومى السبكى، الحركة النسائية فى مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢) ص ١٠٦
٤٤- يوجد بيان بتبرعات أحد الأسواق الخيرية للاتحاد بملاحق الدراسة.
٤٥- طيبة مرجع سابق ص ٢٢.
٤٦- شهيدة الباز، ص -١٨١٣.
٤٧- آملى نفاع، مرجع السابق ٢٥٣ . ٢٥٩.
٤٨- هدى شعراوى،مرجع سابق ص ٣٠٤ : ٣٠٩
٤٩- هدى شعراوى، مرجع السابق ٣٥٢ . ٣٥٣.
٥٠- جورجيت عطية إبراهيم،مرجع سابق ص ٨٠.
٥١- هدى شعراوى،مرجع سابق، ص ٣٥٤.
٥٢- هدى شعراوي،مرجع سابق ٣٧٤ . ٣٧٥.
٥٣- هدى شعراوى، مرجع السابق ص٤٤٨
٥٤- مجلة المصرية، العدد ٧٧، خطبة هدى شعراوى فى دار بلدية مارسيليا.
٥٥- هدى شعراوى، مرجع سابق، ص٤٥٠ وما بعدها.
٥٦- آمال السبكى، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٥

٥٧- آمال السبكى، مرجع سابق ص ٧٦
٥٨- تشير آمال إلى مطالعتها ذلك بوثائق الاتحاد، مما يعنى احتفاظ الاتحاد بوثائقه حتى ثمانينات القرن الماضى.
٥٩- آمال السبكى، مرجع سابق ص ٧٥، ٧٦.
٦٠- آمال السبكى، مرجع سابق ص ٨٤ – ٨٦
٦١- المصرية، العدد ٦٢، المرأة العربية وقضية فلسطين.
٦٢- الاتحاد النسائى المصرى، المؤتمر النسائى العربى (القاهرة: دار المعارف للطباعة والنشر، ١٩٤٤) ص ٢٧.
٦٣- الاتحاد النسائى المصرى، مرجع سابق ص ٣٣٠-٣٣٦.
٦٤- الاتحاد النسائى المصرى، مرجع سابق ص ٣٣٠-٣٣٦.
٦٥- آمال السبكى، مرجع سابق ص ٨٧ – ٨٨.
٦٦- جورجيب عطية إبراهيم، مرجع سابق ص ١.
٦٧- هدى شعراوي،مرجع سابق، ص ٣٣٢
٦٨- المصرية، عدد ٦٢، المرأة العربية وقضية فلسطين.
٦٩- نادية عبد الوهاب وآمال عبد الهادى، مرجع سابق ص ١٣٩.
٧٠- آملى نفاع، مرجع سابق ص ٣١٩ . ٣٢٠.
٧١- آملى نفاع، مرجع السابق ص ٣٢٠ : ٣٢١.
٧٢- عماد أبوغازى، هدى الصدة، مرجعان سابقان ص ٧٠٧.
٧٣- شهيدة الباز مرجع سابق ص ١٢.
٧٤- درية شفيق، من أعمال درية شفيق(القاهرة: مكتبة الأسرة، سلسلة المئويات، ٢٠٠٨) ص ١٦١.
٧٥- درية شفيق، المرجع السابق ص ١٥٥.
٧٦- آملى نفاع، مرجع سابق ص ٣٢٢.
٧٧- درية شفيق، مرجع سابق، ص ٢٠٦.
٧٨- درية شفيق، مرجع سابق، ص ١٨٦.
٧٩- آملى نفاع، مرجع سابق، ص٣٢٢.

٨٠- شهيدة الباز، مرجع سابق ص ١٧.
٨١- شهيدة الباز، مرجع السابق ص ١٥
٨٢- آملى نفاع، مرجع سابق،٣٢٩.
٨٣- آملى نفاع، مرجع سابق ٣٣٢
٨٤- مدحت الزاهد، مرجع سابق ص ٢٩.
٨٥- نادية عبد الوهاب، أمال عبدالهادى، مرجع سابق، ص ١٤٤.
٨٦- مدحت الزاهد، مرجع سابق ص ٢٩.
٨٧- آملى نفاع، مرجع سابق ص ٣٣٣، ٣٣٤.
٨٨- شاهيدة الباز، مرجع سابق،ص١٢.
٨٩- شهيدة الباز، مرجع السابق ص ٢٠.
٩٠- نادية العلى، الحركة النسائية المصرية العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط، ترجمة على رياض (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،٢٠٠٢) ص ١٠٢.
٩١- نادية عبد الوهاب، آمال عبد الهادى، مرجع سابق،ص ١٤١.
٩٢- ميرفت حاتم، الحركة النسائية المصرية تقييم نقدى، طيبة، العدد ٧ يونيو٢٠٠٦.
٩٣- آملى نفاع،مرجع سابق، ص ٣٤٥.
٩٤- نادية عبد الوهاب، آمال عبد الهادى، مرجع سابق، ص ١٥١ . ١٥٢.
٩٥- نادية عبد الوهاب وآمال عبد الهادى، مرجع السابق ص ٣٤٦.
٩٦- نادية العلى، مرجع سابق ص ١٠٧.
٩٧- فريدة النقاش : حدائق النساء فى نقد الأصولية (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان سلسلة مبادرات نسائية،٢٠٠٢) ص ١٠٧.
٩٨- شهيدة الباز،مرجع سابق، ص ٢٢
٩٩- اتحاد المرأة الأردنية، تقرير ورشة العلمانية والمجتمع المدنى(عمان: اتحاد المرأة الأردنية ٢٠٠٩).
١٠٠- فريدة النقاش مرجع سابق ١٠٧.
١٠١- أمانى قنديل، المجتمع المدنى العالمى (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ٢٠٠٢) ص١٨.

١٠٢- مركز المرأة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا بالأمم المتحدة : وضع المرأة العربية ٢٠٠٥، تأريخ الحركات النسائية فى العالم العربى (نيويورك، برنامج المم المتحدة الإنمائى، ٢٠٠٥) ص ٧٧

١٠٣- فريدة النقاش مرجع سابق ص ٣٦.

١٠٤- فريدة النقاش، مرجع سابق، ص ٣١.

١٠٥- انتصار بدر ومنى عزت، تقرير مرصد ممارسات التمييز ضد النساء بالمجتمع المصرى (القاهرة: ملتقى تنمية المرأة، ٢٠٠٨) ص٤٩

١٠٦- مدحت الزاهد،مرجع سابق، ص ٦٢.

١٠٧- ورشة عمل حول قانون العمل الأهلى نظمها مركز دعم التنمية للتدريب والاستشارات ومركز الفسطاط للدراسات والاستشارات.

108- www.wlp.org - www.nwrc.org – www.escwa.orglb/information / details. sp, index=300

١٠٩- التقرير السنوى لملتقى تنمية المرأة العربية عام ٢٠٠٨.

١١٠- مركز المرأة بالاسكوا،مرجع سابق، ص ٤٦.

١١١- مركز المرأة بالاسكوا، المرجع السابق، ص ٧٠

١١٢-شهيدة الباز،مرجع سابق، ص ٢٢.

١١٣- مركز المرأة بالاسكوا،مرجع سابق، ص٧٢.

١١٤- هناء زكى، ائتلاف السيداو تجربة رائدة للعمل الأهلى المصرى (الجيزة : جمعية المرأة والمجتمع، ٢٠٠٢) ص٢٦، www.nwrc.org

١١٥- شهيدة الباز،مرجع سابق، ص ٢٠.

116- www.nwrc.org

١١٧- شهيدة الباز،مرجع سابق، ص ٢٤

١١٨- الاحتياجات العملية هى الاحتياجات التى تحددها النساء فى حياتهن اليومية ولا يعنى تلبيتها تغيير وضع النساء فى المجتمع لا يمثل تلبيتها تحدياً مجتمعيا.

١١٩-شهيدة الباز، مرجع السابق ص ٢٥.

١٢٠- شهيدة الباز، مرجع السابق ص ٢٥.